سؤالات أبي زُرعة الدّمشقي في كتابه (التأريخ) للإمام يحيى بن معين (جمعٌ ودراسةٌ)

د. عبدالله بن عبدالرحيم بن حسين بن محمود (*)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبه أجمعين، أمَّا بعدُ:

فإنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يخلقنا عبثاً ولم يتركنا سدىً بل أرسل رسولاً مَنْ أطاعه نجا ومن عصاه هلك، وقد جاءنا هذا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم بالهدى والرَّحمة والخير قال تعالى: {هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ}(١).

والأديان السَّالفةُ لم يَتَعَهَّدِ الله بحفظها ولم يهيئ لها مَنْ يقوم برعايتها وصيانتها، لذا لم تسلم من التَّحريف قَال تعالى: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ

(*) الأستاذ المشارك بقسم فقه السنة ومصادرها بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية – بالمدينة المنورة.

(١) (التوبة) (٣٣)، و(الفتح) (٢٨)، و(الصف) (٩).

سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْناً فِي الدِّينِ}[١]، وندَّد الله بهم في قوله: {فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ}[٢].

أمَّا شريعتنا الغرَّاء الحنيفية السَّمحاء فقد تكفَّل الله وتعهَّد بفضله ومنَّته ورحمته بحفظها وصيانتها في قوله: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[٣]، وقيَّضَ لها من عباده في كلِّ عَصْرٍ ومِصْرٍ لحفظها والذَّبِّ عنها وصيانتها من كلِّ دخيلٍ؛ حفظاً في الصدور ودراسة وتعلُّماً وتعليماً وتَصنيْفاً.

وإنَّ منْ نِعْمة حفظه لدينه أنْ حفظَ سُنَّةَ نبيه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، إذ هي المفَسِّرة والمبيِّنة والموَضِّحة والمقيِّدة والمخصِّصة لما ورد في الكتاب العزيز.

ولاشكَّ أنَّ مهمَّة نبينا صلَّى الله عليه وسلَّم هي تبليغ دين الله للثَّقلين وتبين ذَلك لهم قالَ تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}[٤]، وقَدْ قَام عليه الصَّلاة والسَّلام بذلك أتمَّ وَأكملَ قيامٍ، فبلَّغ الرِّسَالَة وأدَّى الأَمَانَةَ وَنَصح الأمَّةَ حتَّى فَارق الدُّنيا.

وبعد وفاته تمسَّك بمنهاجه أصحابه من بعده فقاموا بحفظ الدِّين عن نبيهم ونَقلوهُ إلى مَنْ بَعدَهم بعَدالةٍ تَامَّةٍ وأمَانةٍ كَاملة، مِنْ غير إفراطٍ ولا تَفْريط، وسلكَ سَبيلَهم مِنْ بَعْدهم التَّابعون ومَنْ بَعْدَهم مِنْ أئمَّة الدِّين وحفَّاظ السُّنَّة؛ فقَاموا بجهودٍ خَارقةٍ للعَادَة لجَمْعِ أحَاديث النَّبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وحِفْظها وصَيانَتهَا مِنَ الدَّخيل، فَضربوا بذلك أروعَ الأمثلة الدَّالة على بذل النَّفس والنَّفيس حفاظاً وصيانةً لسُنَّة النَّبي

(١) النساء (٤٦).
(٢) البقرة (٧٩).
(٣) الحجر (٩).
(٤) النحل (٤٤).

الكريم عليه الصَّلاة والسَّلام.

قال الحافظ أبو حاتم ابنُ حبَّان البستي (ت ٣٥٤هـ): "فُرسان هذا العِلْم الذين حَفِظُوا عَلى المسلمين الدِّين، وهَدوهم إلى الصِّراط المستَقيم، الَّذين آثروا قطع المفاوزِ والقِفَار علَى التَّنعُم في الدِّيار والأوْطان في طلب السُّنَنِ في الأمْصَارِ، وجَمْعِها بالرَّحَلِ والأسْفار والدَّورانِ في جميعِ الأقطارِ،حتَّى إنَّ أحدَهم لَيَرْحُلُ في الحديث الواحد الفَرَاسخَ البعيدة وفي الكَلمة الواحدة الأيامَ الكثيرةَ، لئَلا يُدْخِلَ مُضِلٌّ في السُّنَنِ شيئاً يُضِلُّ به، و إنْ فَعَلَ فَهُمُ الذَّابُّونَ عَنْ رسول الله ﷺ ذَلك الكَذب، والقَائمونَ بنُصْرةِ الدِّينِ"[1].

و لم يكتفِ الحفَّاظ لدين الله بالْجَمْعِ للسُّنن فقط بَلْ استعملوا كلَّ وَسيلة لتَنْقيتها ممَّا قد يَشُوبها أو يَدخل عليها، فَوضَعوا القَواعد والأصول للتَّحقُّق مِنَ الأخبار والتَّثبُّتِ فيها وضَبطها وكِتَابتها، فلم تعرف الدنيا أرقى من تلكم الضوابط في التَّحقُّقِ من الأخبارِ وأحوالِ نقلتها وطرقِ ضبطها وحفظها.

وإنَّ من تلكم المؤلَّفات الَّتي خدمت السُّنَّة وعلومها كتبُ السُّؤالات؛ إذ لم تقتصر مجالسُ أهل العلمِ عَلى روايةِ الحديثِ وَإسماعه فقط، بلْ كانت تَتناول الكلام عن كلِّ الجوانب المتعلِّقة بحفظِ السُّنَّة، مِنْ تَمييز الأحاديثِ صحَّة وضعفاً، والكلامِ عَلى الرُّواة جرحاً وتعديلاً، وطبقات الرُّواة، والثِّقات والضُّعفاء، ونحو ذلك، وكان كثيرٌ مِنْ تلامذتهم يتوجَّهون إليهم بأسئلة مختلفة متنوِّعة، وهم يُجيبونَ عنْها، ولما كانت الفوائد عامَّة وجليلة، كان التَّلاميذ يسجِّلون تلك الأجوبة وينْسخونها، وهُمْ بذلك قد أسْدوا إلى الأمَّة خدمةً عظيمة جداً، وحفظُوا لنَا – بعد توفيق الله لهم-

(١) (المجروحين) (١: ٢٧).

بذلك عِلْمَاً جمًّا، وَخيراً عَمِيْمَاً، قَد لا يُوجد في أماكن أخرى، فجَزاهم الله عنَّا خير الجزاء وَأَوْفَاهُ.

وَلَمَّا كانَ أمرُ السُّؤالات بهذه المثابة والأهميَّة؛ رغبتُ في جمعِ سُؤالات سطَّرها حافظٌ من حفَّاظ الإسلام وعَلَمٌ من أعلامه وَ هو الحافظُ أبو زُرعةَ عبْدُالرَّحمن بن عمرو النَّصري الدِّمشقي (ت ٢٨١هـ)، لواحدٍ من أعظمِ أئمَّة الْحَديثِ وحُفَّاظه ألا وهو الإمامِ الحافظ الحجَّة أمير المؤمنين في الحديث يحيى بن معين المرّي (ت٢٣٣هـ)، في كتابه العظيمِ (التَّأريخ)؛ فعَمِدْتُ إليه بجمعِ تلك السُّؤالات مِنْهُ وِفْقَ خُطَّةٍ يأتي بيانُها بحولِ الله قريباً.

١/ أهميَّة البحث:

يمكنُ إجمال أهميَّة البحث في النِّقاط التَّالية:

أ/ القيمة العلمية لكتاب (التأريخ) للإمام أبي زرعة الدمشقي، والتي مضت الإشارة إليها.

ب/ أنَّ مثل هذا النَّوع من الأبحاث يعتبرُ إضافة للمكتبة الإسلامية المتخصّصة في علوم السُّنَّة النَّبويَّة.

ج/ فيه إبرازُ جُهود أئمَّة السُّنَّة في حرصهم على سؤال أهل العلم وتدوين أجوبتهم؛ ذبَّاً عن سُنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلَّم.

د/ الوقوف على اختيارات الإمام يحيى بن معين العلمية في الرواة والعلل والطبقات وغيرها، مما أجاب به تلميذه أبا زرعة الدمشقي، وجمعها في مكانٍ واحدٍ، ودراستها دراسة علمية.

هـ/ قلَّة كُتب السُّؤالات المطبوعة؛ مما يجعلُ بعض الباحثين ينفي وجود كلامٍ للإمام يحيى بن معين في رجلٍ لعدم وقوفه على قوله في أحد كتب السُّؤالات المطبوعة،

مع وجوده في (التأريخ) لأبي زرعة مثلاً، وهذا أمرٌ مشاهدٌ وملموسٌ.

٢/ أسباب اختيار البحث:

لاختيار البحث أسبابٌ عدَّة منها:

أ/ أهميَّته، السَّابق بيانُها.

ب/ منـــزلةُ ومكانة الإمام يحيى بن معين في أوساطِ أهل العلم بالحديث، والحاجـــة الملحَّة إلى معرفة أقواله الكثيرة في الرِّجال والطَّبقات والعلل وغير ذلك.

ج/ منـــزلةُ ومكانة الإمام أبي زرعة الدمشقي، وكتابه (التأريخ)؛ فلهما ثقلٌ عنـــد أهل العلم بالحديث.

د/ وجود حاجة ماسَّة إلى إبراز مثل هذا الكنـــز المنثور، وجمعه ودراسته دراســـة علمية، تُعين طلبة العلم عموماً، والمشتغلين بالحديث خصوصاً، وهو من التعاون علـــى البر والتقوى.

هـــ/ إثراءُ المكتبة الإسلامية بمثل هذا النوع من الأبحاث العلمية.

٣/ أهداف البحث:

تكمن أهدافه في النقاط التالية:

أ/ المشاركة في خدمة السُّنَّة النَّبوية، وعلومها.

ب/ جمعُ أجوبة الإمام يحيى بن معين على أسئلة أبي زرعة الدمشقي.

ج/ الوقوف على اختيارات الإمام يحيى بن معين في الرواة والعلل والأسماء وغيرهـــا من مباحث علوم الحديث المهمَّة؛ إذ أقواله واختياراته لها ثقلٌ عند أهل الفنِّ.

د/ المشاركة بإضافة مثل هذا النوع من التأليف للمكتبة الإسلامية، خِدمةً للعلـــم وأهله.

هـــ/ مقارنةُ أجوبة الإمام يحيى بن معين لأبي زرعة الدمشقي، بأجوبتـــه لطلبتـــه الآخرين، ودراسة تلك الأقوال.

خطَّة البحث:

قسَّمتُ البحثَ إلى: مقدمة، وَفَصْلين وخَاتمةٍ، ثم فهارسَ علميَّة، وكانتْ على النَّحو التَّالي:

المقدمة: تكلَّمتُ فيها عنْ بيانِ حفظ الله تعالى لكتابه وسنَّة رسوله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم، ومَا بذله الأئمَّة في ذلك، وأَهمِّية كُتب السُّؤالات، ثُمَّ أَتبعتُه الكلام عن:

١/ أهميَّة البحث.

٢/ أسباب اختيار الموضوع.

٣/ أهداف البحث.

٤/ خطَّة البحث.

وأهميَّة كتب السُّؤلات، وخطَّة البحث.

الفصل الأوَّل: تراجم الإمامين يحيى بن معين و أبي زرعة الدِّمشقي، وفِيه مَبْحَثان:

المبحث الأوَّل: ترجمة مُختصرةٌ للإمام يحيى بن معين رحمه الله، وفيها عدَّة مَطالب:

المطلب الأوَّل: اسمه ونسبته وكُنيته.

المطلب الثَّاني: ولادته.

المطلب الثَّالث: رحلاته في طلب العلم.

المطلب الرَّابع: من أبرز شيوخه.

المطلب الخامس: من أبرز تلاميذه.

المطلب السَّادس: ثناء أهل العلم عليه.

المطلب السَّابع: مؤلَّفاته.

المطلب الثَّامن: وفاته.

المبحث الثَّاني: ترجمة مختصرة للإمام أبي زرعة الدِّمشقي رحمه الله، وفيها عدَّة مطالب:

المطلب الأوَّل: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثَّاني: رحلاته في طلب العلم.

المطلب الثَّالث: من أبرز شُيوخه.

المطلب الرابع: من أبرز تلامذته.

المطلب الخامس: ثناء أهل العلم عليه.

المطلب السَّادس: مؤلَّفاته.

المطلب السَّابع: بيان أنَّ الإمام أبا زرعة مِنْ أصحابِ الإمام يحيى بن معين.

المطلب الثَّامن: وفاته.

الفصل الثَّاني: سُؤالات أبي زرعة الدِّمشقي للإمام يحيى بن معين، وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: أهمية كتاب (التأريخ) لأبي زرعة الدِّمشقي.

المبحثُ الثَّاني: نَصُّ السُّؤالات مَعَ التَّعليق عَلَيْهَا.

منهجُ البحث:

اعتمدتُ في استخراج سؤالات أبي زرعة الدِّمشقي للإمام يحيى الطَّريقة الْمُتَّبعة لدَى أهل الحديث والمعروفة والتي قالها الإمامُ الحافظُ يحيى بن معين: (إذَا كَتَبْتَ فَقَمِّشْ، وَإذَا حدَّثتَ فَفتِّش)[1]، فَعَمِدْتُ إلى كتاب (التَّأريخ) لأبي زُرعة الدِّمشقي، وسلكتُ فيه المسْلكَ التَّالي:

١/ جمعتُ ما قَال فيه أبو زرعة لشيخه يحيى بن معين: (سألتُ يحيى بن معين).

٢/ جمعتُ ما قال فيه أبو زرعة لشيخه يحيى بن معين: (قلتُ ليحيى بن معين، أو

(١) (تهذيب الكمال) (٣١/٥٤٩).

قلتُ لَهُ، أو قلتُ، أو ذكرتُ لَه، إذا كانت في سياقِ كلام للإمام يحيى)؛ لأنَّها متضَّمنَةٌ لِمَعْنى السُّؤال.

وأضفتُ إلى الجمع المتقدِّم، ما جَاء عنه بقوله: (قال يحيى بن معين)؛ لأنَّه يدخل في مضمون كتُب السُّؤالات. وكلاَ الْجَمعين في تَرْتِيبٍ واحدٍ وَبِتَرْقِيمٍ مُتَسلسلٍ.

٣/ قسَّمتُ البحث إلى متنٍ وحاشية، فالمتنُ خصصتُه للسُّؤالات، والحاشية للتَّخريج والتَّعليق.

٤/ إنْ تكرَّر السُّؤال في موضعٍ آخر من الكتاب، أشرتُ في الْحَاشية إلى موضعِ تكراره، وإنْ كانت هنَاك زيادات ونَحوها بيَّنتها في الحاشية أيضاً.

٥/ رتَّبتُ الأسئلة حسبَ ورودها في الأصلِ، ذَاكِراً الجزء والرَّقم والصَّفحة.

٦/ قَارنتُ أجوبةَ الإمام يحيى بن معين لأسئلةِ أبي زرعة بأجوبتهِ لتَلامذتهِ الآخرين؛ كعباس الدوري، وابن محرز، وابن الجنيد، وعثمان الدارمي، وأبي خالد الدقاق، وهاشم بن مرثد الطبراني، وغيرهم ممَّن سيرد ذكرهم عند كلِّ سؤال.

٧/ إن تفرَّدَ – حسبَ علمي- أبو زرعة بالسُّؤال والجواب، أشرتُ إلى ذلك في الحاشية، وإنْ نَقلَ سؤالَه أحدٌ من أهل العلم ثبَّتُ ذلك مِنْ مَصْدَرِه.

٨/ أُحيلُ إلَى مَصادر التَّراجم.

٩/ خرَّجتُ أحاديثَ السُّؤالات، معَ الكَلامِ عَليها وبيان درجاتها.

ثم ختمتُ البحثَ بخاتمةٍ، وَ ذيَّلتُ البَحْثَ بكشَّافاتٍ تُقرِّب البَحثَ لِمُطَالعِه بإذْنِ الله.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أنْ أتمثَّل الهدي النَّبوي الشريف مِنْ تقديم جزيل الشُّكر لعمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النَّبويَّة لدعمها المتواصل لمشاريع البحوث العلميَّة الممولة، والتي منها هذا المشروع البحثي، فالله أَسْأَلُ التَّوفيق والسَّداد للجميعِ، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم.

* * *

الفصلُ الأوّل
ترجمةُ الإمَامين:
يحيى بن معين وأبي زرعة الدّمشقي

المبحثُ الأوّل: ترجمة مختصرة للإمام يحيى بن معين رحمه الله

ابتدأ هذه الدِّراسة عنْ هذا الإمامِ باعْتِذارٍ عن الاختصار في التَّرجمة، اكتفاءً بشُهْرَة صَاحبها وفضلِه، وعِظَمِ شأنِه وَجلالته لدَى أهلِ العلمِ، وأيضاً اكتفاءً بما كُتِبَ مِنْ دراسةٍ مُسْتَفيضة عن حياةِ هذا الإمام وآثاره ومناقبه، فيما كتبه الأستاذ الدكتور أحمد نور سيف، في تَحقيقه لكتاب (التاريخ) عنِ الإمام يحيى بن معين برواية عبَّاس الدُّوري الحافظ، حيثُ تكلَّم في المجلد الأول[1] مُترجماً عن الإمام يحيى بن معين من جوانب عدَّة، وأطالَ بما يُغْني عن الإعادةِ والتّكرار، لكنْ حسبي في هذا المقام التَّذكير بما يَتَناسب مع هذا البحث.

المطلب الأوّل: اسمه ونَسبه وكُنيتُه:

هو الإمام الحافظ أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بِسطام بن عبدالرحمن البغدادي المُريّ الغطفاني مولاهم[2].

وقيل: يحيى بن معين بن عون بن زياد بن فَهار بن خيار بن بسطام[3].

قال ابن خلكان: "الأول أشهر وأصحُّ"[4].

---

(١) (١/ من ص ١٩-١٢٥)، وقد ترجم له الحافظ ابنُ عساكر ترجمة مطولة في كتابه (تاريخ دمشق) (٦٥/٣-٤٥).

(٢) ينظر: (تاريخ بغداد) (١٤/١٧٧) و(طبقات الحنابلة) (١/٤٠٢) و(تهذيب الكمال) (٣١/٥٤٣).

(٣) تنظر المصادر السابقة، و (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/١٥٦).

(٤) (وفيات الأعيان) (٦/١٤).

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: "سمعت يحيى بن معين يقول: أنا مولى للجُنيد بن عبدالرحمن المري"[١].

المطلبُ الثَّاني: ولادته:

قالَ أبو زُرعة الدمشقي: "قال يحيى بن معين: ولدتُ سنة ثمان وخمسين ومئة، موت أبي جعفر"[٢]، وقال الحسين بن محمد بن فهم:" سمعت يحيى بن معين يقول: ولدتُ في خلافة أبي جعفر سنة ثمان وخمسين ومئة، في آخرها"[٣].

المطلب الثَّالثُ: رحلاته في طَلبِ العِلْمِ:

إنَّ الرِّحلة في طلبِ العِلْمِ، وللحديث خاصَّة، لَهَا شأنٌ عظيمٌ ومَا كان الأوَّلون يَتَحمَّلون مشاق الغُربة والسَّفر إلاَّ ليجمعوا العِلْمَ مِنَ العُلماء المتفرِّقين في أرضِ الله الواسعة، قالَ الخطيب البغدادي: "المقصودُ بالرِّحلة في الحديثِ أَمْرَان؛ أحَدُهُما: تَحصيل عُلوِّ الإسنادِ، وقدَمِ السَّماع. الثَّاني: لقاءُ الْحُفَّاظ والمذَاكرة لهم والاستفادة عنْهم"[٤].

لذلك كُلِّه اعتبر المحدِّثون الرِّحلة في طلبِ الحديث أصلاً في التَّحصيل العلمي، قال الإمامُ يحيى ابن معين: "أربعةٌ لا تؤنس منهم رشداً: ... ورجلٌ يكتبُ في بلده، ولا يَرْحَلُ في طَلب الحديث"[٥].

وسألَ عبدُالله بنُ أحمد بن حنبل أباهُ الإمام أحمد فقَال: "عَمَّنْ طَلَب العِلْمَ: تَرى له أنْ يلزمَ رجلاً عنده علمٌ، فيَكْتُبَ عنْهُ، أو تَرى له أنْ يرحلَ إلى المواضعِ الَّتي فيها العلم فيسمعَ منهم؟ قال: يَرحلُ يكتب عن الكوفيين والبصريين وأهل المدينَة ومكَّة، يشام

(١) (تهذيب الكمال) (٣١/٥٤٤)، وينظر (سير أعلام النبلاء) (١١/٧٨).
(٢) (تهذيب الكمال) (٣١/٥٦٤).
(٣) (تاريخ بغداد) (١٤/١٧٨) و(طبقات الحنابلة) (١/٤٠٤) و(تهذيب الكمال) (٣١/٥٦٥).
(٤) (الجامع لأخلاق الراوي) (٢/ ٣٣٣).
(٥) (معرفة علوم الحديث) للحاكم (٩).

النَّاس يَسْمعُ منْهم"[1].

وإذا كانَ هَذا رأي الإمام ابن مَعينٍ في الرِّحلة، فَلا غرابةَ أنْ يكونَ قد ارتحل اقتداءً بِمَنْ سلَفه منَ الأئمَّة، وبَحثاً عن العِلْمِ، ولقاء العُلماء والسَّماع منْهُم.

والمتأمل في ترجمته رحمه الله يَجدُ أنَّه طلبَ العلم وهو صغيرٌ، قالَ الحافظُ الذهبي: "وكتبَ العِلْم وهو ابنُ عشْرينَ سنة"[2].

وَمِنَ البِلاَد الّتي رَحلَ إليها ولَقي فيْهَا العُلَماء والْحُفَّاظ: البَصْرة وَمَكَّة والمدينَة واليَمَن والرَّي والشَّام ومِصْر وغيرها[3].

المطلبُ الرَّابع: مِنْ أبْرَزِ شُيوخه:

خَلُصت للإمام ابن معين بهذه الرِّحلات الكثيرة، ذخيرةٌ كبيرة ومجموعة كثيرة من الأحاديث والآثار، ولقي الأشياخَ و الحفاظ وأخذ عنْهم، استفادَ مِنْ ذلك كُلِّه في بُنيان كيانه العلمي الرَّصين، ونصَّ الحافظُ المزيُّ عَلَى عددٍ يزيدُ علَى السِّتين شيخاً رَوى عنهم[4].

فمنْ أبرز أولئك العلماء الذين أخذ عنهم:

١/ وكيع بن الجراح الرؤاسي.
٢/ سفيان بن عيينة الكوفي.
٣/ عبدالرحمن بن مهدي.
٤/ يحيى بن سعيد القطان.
٥/ عبدالرزاق بن همام الصنعاني.
٦/أبو نعيم الفضل بن دُكين.
٧/ أبو مسهر عبدالأعلى بن مسهر الغساني، وخلقٌ سواهم.

---

(١) (الجامع لأخلاق الراوي) (٢/رقم ١٧٤٥/ ٣٣٥).
(٢) (السير) (١١/٧٦-٧٧).
(٣) تنظر تفاصيل رحلاته إلى تلك البلدان فيما كتبه الدكتور أحمد نور سيف في (١/ص ٥٢-٥٤).
(٤) (تهذيب الكمال) (٣١/٥٤٥-٤٥٦)، وينظر (السير) (١١/٧٢).

المطلبُ الخامس: مِنْ أبْرَزِ تلاميذه:

ذاعَ صيتُ الإمام يحيى في الآفاق، واشتهرَ أمره عند القاصي والداني، فكانَ مَقْصِدَ طَلبة العلمِ مِنْ كُلِّ مكَانٍ، فَحَمَل عنْهُ العلم بعض أقْرَانه وكثيرٌ من الطُّلاب إلى الأمصار، وهؤلاء الطُّلاب متفاوتون في الرُّتبة والضَّبط والحفظ، كما أنَّهُم متفاوتون في النَّقلِ عنه، فمِنْهُم المكثر، ومنهم المقل، ونظراً لكثرة تلاميذه فإني سأقتصر على ذكر بعض منهم، وهم كالتالي:

١/ إمامُ أهل السُّنَّة والجماعة أحمد بن حنبل الشيباني.

٢/ الإمام الحافظ أبو خيثمة زهير بن حربٍ.

٣/ الحافظ الثقة هناد بن السري أبو السَّري.

٤/ الإمام الثبت محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبدالله.

٥/ الإمام الحافظ أبو زرعة الدمشقي.

٦/ الإمام الحجة مسلم بن الحجاج القشيري.

٧/ الإمام الثقة محمد بن يحيى الذهلي.

٨/ الإمام الحافظ أبو زرعة الرازي.

٩/ الحافظ عباس بن محمد الدوري.

١٠/ الإمام عبدالله بن الإمام الحافظ أحمد بن حنبل. وغيرهم كثير جداً.

المطلبُ السَّادس: ثَناءُ أهلِ العلمِ عليه:

مرَّ معنا أنَّ الإمام يحيى ظَهر نُبوغه مُبكِّراً، وزادَ بمرور الأيام، وقَدْ أَثنَى عليه شُيوخه وتَلاميذُه - وَمَنْ رآهَ- ثناءً عَاطراً، فمن ذلك:

١/ قال الإمامُ يحيى بن سعيد القطان: "ما قدمَ علينا مثل هذين الرَّجلين: أحمد بن

حنبل، ويحيى ابن معين"[1].

٢/ قال الإمامُ علي بن المديني: "انتهى العلمُ إلى رجلين: إلى ابن المبارك وبعده إلى يحيى بن معين"[2].

٣/ قال الإمامُ أبو حاتم الرازي: "إذا رأيت البغدادي يحبُ أحمد بن حنبل، فاعلم أنَّه صاحب سُنَّة، وإذا رأيتهُ يُبغضُ يحيى بن معين فاعلم أنَّه كذابٌ"[3].

وقال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عن يحيى؟ فقال: إمامٌ"[4].

٤/ قال الإمامُ النسائي: "أبو زكريا أحدُ الأئمة في الحديث ثقة مأمون"[5].

٥/ قال الإمامُ العجلي: "ما خلق الله تعالى أحداً كان أعرف بالحديث من يحيى بن معين، ولقد كان يجتمعُ مع أحمد وابن المديني ونظرائهم، فكان هو الذي ينتخب لهم الأحاديث، لا يتقدمه منهم أحدٌ، ولقد كان يؤتى بالأحاديث قد خلطت وتلبست، فيقول: هذا الحديث كذا، وهذا كذا، فيكون كما قال"[6].

٦/ قال الحافظُ الخطيب البغدادي: "كان إماماً ربَّانياً، عالماً، حافظاً، ثبتاً، مُتقناً"[7].

٧/ قال الذَّهبيُّ: "الإمامُ الحافظُ الجهبذُ، شيخُ المحدثين أبو زكريا..."[8].

وغيرها كثيرٌ جدًّا، فرحمه الله رحمةً واسعةً، آمين.

---

(١) (تهذيب الكمال) (٣١/٥٥٣).
(٢) (تهذيب الكمال) (٣١/٥٥٠).
(٣) (تهذيب الكمال) (٣١/٥٥٧).
(٤) (السير) (١١/ ٧٧).
(٥) المصدر السابق.
(٦) (تهذيب التهذيب) (١١/٢٨٩).
(٧) (تاريخ بغداد) (١٤/١٧٧).
(٨) (السير) (١١/ ٧١).

المطلبُ السَّابع: مؤلَّفاته:

لَمْ يباشر- فيما يظهرُ- الإمام يَحيى التأليف بالمعنى الْمُشتهر الآن، إلاَّ مَا كان مِنْ جَمعه -لنَفْسه- الحديث والبحث عنْ علله، ومَا سوى ذلك فقَد دَونه عنهُ تلامذتُه، عَلى شكل أسئلة يجيب عنْهَا الإمام؛ بعضها في الفقه، وبعضها في الحديث وعلله، وبعضها في الرِّجال، وفي أبواب أخرى.

قَالَ أبو عبدالله محمد بن عبدالله: "سمعتُ أبي يقول: خلَّف يحيى من الكتب مئة قمطر وأربعة عشر قمطراً، وأربعة حِباب شرابيَّة مملوءةً كُتباً"[1].

فمن الرِّوايات والسُّؤالات والأجزاء عنه:

١/ التأريخ، رواية عباس بن محمد الدوري.

٢/ معرفة الرجال، لأحمد بن القاسم بن محرز.

٣/ سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين.

٤/ التأريخ رواية عثمان بن سعيد الدارمي.

٥/ من كلام أبي زكريا في الرجال رواية أبي خالد الدقاق.

٦/ التأريخ، رواية هاشم بن مرثد الطبراني. (وكلها مطبوعة).

٧/ جزء فيه حديث الصوفي عن يحيى بن معين.

٨/ جزء فيه حديث المروزي عن يحيى بن معين.

المطلبُ الثَّامن: وفاته:

قال الحافظُ الخطيب البَغدادي: "قال حبيش بن مبشر الفقيه: كان يحيى بن معين يحج، فيذهب إلى مكة على المدينة، ويرجع على المدينة، فلما كان آخر حجة حجها، خرج على المدينة، ورجع على المدينة، فأقام بها يومين أو ثلاثة، ثم خرج حتى نزل المنزل مع رفاقه، وباتوا فرأى في النوم هاتفاً يهتف: يا أبا زكريا: أترغب عن

(١) (تاريخ بغداد) (١٤/١٨٣).

جواري؟ فلما أصبح قال لرفقائه: امضوا فإني راجعٌ إلى المدينة، فمضوا، ورجع فأقام بها ثلاثاً، ثم مات...

قال الخطيب: الصحيحُ أن يحيى توفي في ذهابه قبل أن يحج، قال عباس الدوري: مات يحيى بن معين بالمدينة أيام الحج، قبل أن يحجَّ، وهو يريدُ مكة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وصلى عليه والي المدينة"[1].

المبحثُ الثَّاني: تَرجَمةٌ مُختَصَرةٌ عن الإمام أبي زرعة الدِّمشقي رحمه الله

ابتداءً اعتذر- أيضاً- عن الاختصارِ في ترجمة الإمام أبي زرعة الدمشقي اكتفاءً -وبُعداً عن التِّكرار- بِمَا سطَّره الحافظُ ابنُ عساكر في كتابه العظيم (تأريخ دمشق) حيثُ توسَّع في ترجمته و أوعب فيها، وكذلك بما قام به الأستاذ: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، محقِّق (التأريخ) لأبي زرعة- وهو عبارة عن رسالة علمية (ماجستير)، قدَّمها الباحث لجامعة بغداد عام (١٩٧٢م)- بدراسةٍ مستفيضةٍ عن الحافظ أبي زرعة؛ ذلك أنَّ المطلوب في مثل هذه الأحوال الإحالة إلى جهدٍ متكاملٍ سابقٍ، والله الموفِّق والمعين، وعليه التُّكلان.

المطلب الأوَّل: اسمه ونسبه وكنيته:

هو عبدالرحمان بن عمرو بن عبدالله بن صفوان بن عمرو، النَّصريُّ، كنيته أبو زرعة الدِّمشقي[2].

---

(١) (تاريخ بغداد) (١٤/١٨٧،١٨٥).

(٢) ينظر: (الجرح والتعديل) (٥/رقم ١٢٥٩/٢٦٧) و(الثقات) لابن حبان (٨/٣٨٤) و(الإرشاد) للخليلي (٢/رقم ٢٠٧/٤٨٢) وابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة) (١/٢٠٥) و(الأنساب) (١٢/٩٥) و(تاريخ دمشق) لابن عساكر (٣٥/١٤١)- وفيه أوسع ترجمة له- و(المعجم المشتمل على شيوخ الأئمة النُّبل) (رقم ٥٣٩/١٦٩) و(سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٣١١) و(تذكرة الحفاظ) (٢/٦٢٤) و(الكاشف) (١/رقم٣٢٧٦/٦٣٨) و(تهذيب الكمال) (١٧/٣٠١) و(الوافي بالوفيات) للصفدي (١٨/رقم ٢٥٣/٢٠٩) و(المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد) (٢/١٠٠) و(تهذيب التهذيب) (٦/٢٣٦) و(التقريب) (رقم٣٩٦٥/٣٤٧) و(النجوم الزاهرة) (٣/٨٧) و(طبقات الحفاظ) للسيوطي (ص ٢٦٦) و(شذرات الذهب) (٢/١٧٧).

والنَّصْريُّ قال السَّمعاني: "بفتح النُّون وسكون الصَّاد المهملة، وفي آخرها راء مهملة، هذه النسبة إلى بني نصرِ بن معاوية بن بكر بن هوازن بن مالك بن عوف أخي جُشم بن معاوية...وأبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان النَّصري الدِّمشقي، من أهل دمشق، هو من بني نصر بن معاوية"(١).

المطلب الثَّاني: رحلاته في طلب العلم:

المتأمل في المصادر المترجمة لأبي زرعة يظهرُ له بجلاء مدى حرصه على الرِّحلة والالتقاء بأهل العلم، وحرصه نبعَ بعد توفيق الله له من حرصِ أبيه عليه، يتبين ذلك من قول أبي زرعة في (تاريخه)(٢) : "ونُعي إلينا الفريابي في سنة ثنتي عشرة ومائتين، وكنَّا نختلفُ مع أبي إلى الوليد بن النضر ومحمد بن خالد بن حازم بالرَّملة سنة إحدى عشرة ومائتين، والفريابي يومئذٍ باقٍ"، فهذا النَّصُّ واضح الدِّلالة على أثر والده عليه، ومن ذلك حضوره مجالس أهل العلم معه، والرِّحلة به إلى أماكن العلم والعلماء.

والمطالعُ لكتاب (التَّأريخ) له يجدُ نُصوصاً كثيرة فيها ذِكْرُ مواطن عديدة رحل إليها والتقى فيها بأهل العلم، فمن البلدان التي رحل إليها: حمص والرملة وصور وبغداد ومصر والبصرة ومكة والمدينة وغيرها من البلدان.

قال الحافظ الخلال في حقِّ شيخه أبي زرعة: "حدثنا عن أبي مسهر وغيره من شيوخ الشَّام والحجاز والعراق"(٣) .

وقال الحافظ ابن عساكر لما ترجم له: "..رحلَ وروى عن..."(٤) .

وقال ابن تغري بردي: "رحل إلى البلاد، وكتب الكثير.."(٥) .

---

(١) (الأنساب) (٩٢/١٢ و٩٥).

(٢) (٢/ رقم ٢٢٢٤/ ٧٠٦).

(٣) (طبقات الحنابلة) (٢٠٦/١) و(المقصد الأرشد) (١٠٠/٢)، وينظر: (السير) (٣١٢/١٣)..

(٤) (تاريخ دمشق) (١٤١/٣٥).

(٥) (النجوم الزاهرة) (٨٧/٣).

المطلب الثَّالث: مِنْ أبرزِ شُيوخه:

تهيأ لأبي زرعة عددٌ غيرُ قليل من أهل العلم وعلماء الأمة في وقته، من جراء رحلته إلى الآفاق طلباً للعلم ولقاء الأشياخ، وتقدَّم نقلٌ عن أبي زرعة مفاده أنَّه كان يختلف بالرملة إلى بعض علمائها ليسمع منهم العلم، وحكى أبو زرعة[1] أنَّ شيخه أبا مسهر أُعجبَ به لمجالسته إياه وهو صغيرٌ، ولقَّبه شيخه أحمد بن أبي الحواري[2] بـ (شيخ الشَّباب)، وكان إذا لقي بعض شيوخه ذاكرهم، ويذاكر غيرهم أيضاً، قال الحافظ الذهبي: "ذاكر الحفاظ، وتميَّزَ، وتقدَّم على أقرانه، لمعرفته وعلو سنده"[3].

ونص عددٌ من الحفاظ ممن ترجم له، إلى أنَّه روى عن عددٍ من الحفاظ والأئمة، منهم:

١/ أبو مسهر عبدالأعلى بن مسهر.

٢/ محمد بن مبارك الصوري.

٣/ أبو نعيم الفضل بن دكين.

٤/ أحمد بن حنبل الشيباني.

٥/ يحيى بن معين.

٦/ هوذة بن خليفة.

٧/ عفان بن مسلم.

وخلقٌ سواهم كثير كما هو ظاهر في مصادر ترجمته المذكورة في بدء الترجمة.

---

(١) (التاريخ) (١/رقم ٣٨٦/٨٦٥)، ونقله عنه الحافظ الذهبي في (تذكرة الحفاظ) (٢/٦٢٤).
(٢) (الجرح والتعديل) (٥/٢٦٧) و(تذكرة الحفاظ) (٢/٦٢٤).
(٣) (السير) (١٣/٣١٢).

المطلب الرَّابع: من أبرز تلاميذه:

إنَّ النَّاظر في ترجمته -رحمه الله- يظهرُ جليًّاً مكانته العلميَّة بينَ أهلِ عصرهِ وَبلده، وهذا يدلُّ على عُلو منـــزلتهِ وشيوع صيته في بلاد الشَّام وغيرها، وسيردُ قول الحافظ الذَّهبي فيه وأنَّه "حافظ دمشق"، وهذا كلُّه جعله محلَّ عناية واهتمامٍ لدى طلبة العلْـــم، فقصدوه وارْتَحلوا إليه؛ ليحملوا عنْه ويأخذُوا منْه، فَكَانَتْ الرِّحلة إليه مِنْ أقْطَار شتَّى، وأماكن عَديدة بعيدة، يَظهر ذلك في أسماء تَلامذته[1]، فمنْهم:

١/ الإمام أبو داود السِّجستاني.

٢/ الإمام عبدالرَّحمن بن أبي حاتم الرَّازي.

٣/ الإمام يعقوب بن سفيان الفسوي.

٤/ الإمام أحمد بن هارون الخلال.

٥/ الإمام سليمان بن أحمد الطبراني، وخلقٌ كثيرٌ سواهم.

المطلب الخامس: ثناء أهل العلم عليه:

مُجَالَسَةُ أبي زرعة للعُلماءِ فِي صِغرهِ، وَمُذَاكرتُهُ إيَّـــاهم، لَفتـــت الأنظـــار إليـــه، وإعجاب بعضهم به كما سبق عن أبي مسهر رحمه الله، وهذا بدوره أثَّر فِي تكوينـــهِ العلمي ونُبوغه، ممَّا جعله يتبوأ مكانَةً علمية عالية في وقته، شَهِدَ بعلمه وإمامته جَمْـــعٌ من أهل العلم والحفاظ، فَمنْ ذَلكَ:

١/ قَولُ تلميذهِ الحافظ الخلال: "إمامٌ في زمانه، رفيع القدر، حافظٌ عالمٌ بالحـــديث والرِّجال، وصنف من حديث الشام ما لم يصنِّفه أحد..."[2].

٢/ قال الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي: "هو صدوقٌ"[3].

---

(١) تنظر مصادر ترجمته المذكورة في بدئها؛ ففيها أسماء أخرى كثيرة.

(٢) (طبقات الحنابلة) (١/٢٠٦) و(المقصد الأرشد) (٢/١٠٠).

(٣) (الجرح والتعديل) (٥/٢٦٧).

٣/ قال الإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم: "كان ثقة صدوقاً"[١].

٤/ قال الحافظ ابن حبان البستي: "كان من علماء أهل بلده بالحديث، والجمعِ له"[٢].

٥/ قال الحافظ الخليلي: "من الحفَّاظ الثِّقات"[٣].

٦/ قال الحافظ السَّمعاني: "..أحدُ أئمة الحديث، وممن له العناية في طلبه، صنَّف التَّصانيف"[٤].

٧/ قال الحافظان ابن عساكر والمزي: ".. الحافظ، شيخُ الشام في وقته"[٥].

٨/ قال الحافظ الذهبي في (السير)[٦]: "الشيخ الإمامُ الصدوق، محدِّث الشام...جمع وصنَّف، وذاكر الحفاظ، وتميَّزَ، وتقدَّم على أقرانه؛ لمعرفته وعلُوِّ سنده".

وقال في (تذكرة الحفاظ)[٧]: "الحافظ الثِّقة، محدِّث الشَّام".

٩/ قال الحافظ ابن حجر: "ثقةٌ، حافظٌ، مصنِّفٌ"[٨].

وهو معدودٌ فيمن يعتمدُ قوله في (الجرح والتعديل) قال الحافظ الذهبي في كتابه (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)[٩]: "فنشرعُ الآن بتسمية مَنْ كان إذا تكلَّم في الرِّجال قُبلَ قولهُ، ورُجعَ إلى نقده، ونَسُوقُ مَنْ يَسَّر الله تعالى منْهُم، على الطَّبقات

(١) (المصدر السَّابق).
(٢) (الثقات) (٣٨٤/٨).
(٣) (الإرشاد) (٤٨٣/٢).
(٤) (الأنساب) (٩٥/١٢).
(٥) (تاريخ دمشق) (١٤١/٣٥) و(تهذيب الكمال) (٣٠١/١٧).
(٦) (٣١١/١٣-٣١٢).
(٧) (٦٢٤/٢).
(٨) (التقريب) (رقم ٣٤٧/٣٩٦٥).
(٩) (ص١٦٢ و١٨٠).

والأزمنة... الطَّبقة الخامسة...- وذكرَ قَوماً منهم- وَ أبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو النَّصري، حافظُ دمشق..".

وقالَ الحافظ السَّخاوي في (فتح المغيث)[(١)] : "وكذا تكلَّم في الجرح والتَّعديل أبو عبدالله محمَّدُ ابنُ سعدٍ... و أبو خيثمة زهيرُ بنُ حرب... وإسحاقُ بن راهويه... وكلُّهم من أئمَّة الجرح والتَّعديل.

ثم خلفهم طبقة أخرى متَّصلة بهم، منهم... وأبو زرعة الدِّمشقي وغيرهم..".

المطلب السَّادس: مؤلَّفاته:

اشتهرَ وانتشرَ بَين أهلِ العِلْم بأنَّ أبَا زرعة الدِّمشقي له مصنَّفات عَديدة في أبواب عدَّة، ومجالات شتَّى، وهذَا ظاهرٌ في عبارات تقدَّم ذكرها تحت (مطلب: ثناء العلماء عليه)، فقد ذكر غيرُ واحدٍ من العُلماء بأنَّه (مصنِّفٌ) و(له تصانيف) ونحوها من العبارات. وَاستَقصى الأستاذ: شكر الله القوجاني محقِّق كتاب (التَّأريخ) لأبي زرعة مصنَّفات الحافظ أبي زرعة، حيث بلغت (٥٢) مؤلَّفاً[(٢)] ؛ فمنْ ذَلكَ:

١/ كتَّاب (التَّأريخ).

٢/ كتاب (الطَّبقات).

٣/ كتاب (سيرة الرَّسول وتاريخ الخلفاء الرَّاشدين).

٤/كتاب (تسمية شيوخ أهل دمشق).

٥/ كتاب (التَّابعين من أهل الشام).

٦/ تسمية أصحاب الأوزاعي. وغيرها كثير.

---

(١) (٤/٣٥٨).

(٢) ينظر: (مقدِّمة المحقق: شكر الله القوجاني) لـ(التاريخ) (١/ص٤٨-٧٧).

المطلب السَّابع: بيان أنَّ الإمام أبازرعة الدمشقي من أصحاب الإمام يحيى بن معين:

الحافظ أبو زرعة الدمشقي معدودٌ في أصحابِ الإمام يَحيى بن معين، وعَدَّه في تلاميذه الحافظ أبو بكر الخلال - تلميذ أبي زرعة الدمشقي-، حيثُ قَال الحافظ الخلال عن شيخه أبي زرعة: "إمامٌ في زَمانه، رفيعُ القَدْر، حافظٌ عالِمٌ بالحديث والرِّجال، وصنَّف في حديث الشَّام ما لَمْ يصنِّفه أحدٌ..... وكانَ عَالماً بأحمد بن حنبلٍ ويحيى بن معين، وسمع منْهُما سماعاً كثيراً، وسمع من أبي عبدالله خاصَّة مسائل مشبعة محكمة، سمعتها منه.."[1].

المطلب الثَّامن: وفاته:

بعد حياة حافلَة بالعِلْمِ وَالتَّعليم والتَّأليف، اختلفَ أهلُ العِلْمِ فِي تَحديد تَاريخ وفاته[2]، ولعلَّ قَولَ الحافظ الذهبي أدقها حيثُ قَال: "قَالَ ابنُ زبر[3] والدِّمشقيُّون: مات أبو زرعة النَّصري سنة إحدى وثمانين ومئتين، وغلطَ من قال: سنة ثمانين"[4].

* * *

(١) (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (١/٢٠٥)، وينظر: (المقصد الأرشد) (٢/١٠٠).
(٢) تنظر مصادر ترجمته المذكور في أول الترجمة.
(٣) (تاريخ مولد العلماء ووفياتهم) (٢/ ٦٠٤).
(٤) (السير) (١٣/٣١٦)، وينظر: (تذكرة الحفاظ) (٢/٦٢٤) و(تهذيب الكمال) (١٧/٣٠٤).

الفصلُ الثّاني:
سؤالات أبي زرعة الدّمشقي
للإمام يحيى ابن معين

المبحثُ الأوّل: أهميَّة كتاب (التّأريخ) لأبي زرعة الدمشقي:

ذكر جمعٌ من أهل العلم ممن أثنى أو ترجم لأبي زرعة الدمشقي أنَّ من كتبه التي ألّفها (التّأريخ)، ونصُّوا عليه صراحةً، و أوصوا به، فمن ذلك؛ قول تلميذه الحافظ الخلال: "وجمع كتاباً لنفسه في (التأريخ وعلل الرجال) سمعناه منه"[(١)]، ولما عقدَ الحافظ الخطيب البغدادي باباً في كتابه العظيم (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع) بعنوان: (**باب القولُ في كَتْب الحديث على وجهه وعمومه، وذكر الحاجة إلى ذلك في الجمع لأصناف علومه**)[(٢)]، ذكر أنَّ مما ينبغي على طالب الحديث أن يحرص عليه جملة من الكتب، ومنها قوله: "ثم تواريخ المحدِّثين، وكلامهم في أحوال الرواة مثل كتاب: يحيى بن معين الذي يرويه عنه عباس بن محمد الدوري.... و(**تأريخ**) خليفة بن خياط العصفري.... وأبي زرعة الدمشقي.."[(٣)].

وممَّا يدلُّ على أهمية كتاب (التأريخ) أنَّ جمعاً من أهل العلم[(٤)] ينقلونَ منه[(٥)] ويعتمدونه[(٦)]، كالحافظ ابن عدي[(٧)] والذهبي[(٨)] والمزي وابن الملقن وابن حجر وغيرهم،

---

(١) (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (١/٢٠٥).
(٢) (٢/ص٢٦٦).
(٣) (٢/رقم ١٦٢٠/٢٧٤).
(٤) ينظر مثلاً: (الكامل) (٣/١١٢٤).
(٥) ينظر مثلاً: (السير) (١/٢٣٦) و(١٠/٣٢٢) و(الميزان) (٢/٢٠٠).
(٦) ينظر مثلاً: (تهذيب الكمال) (٧/١٥١) و(١٥/٩٥) و(١٨/٥٨).
(٧) ينظر مثلاً: (البدر المنير) (٨/٣٨٣).
(٨) ينظر مثلاً: (تهذيب التهذيب) (٤/١٠٣) و(٧/١١٥) و(٨/٢٢٨).

وسيمرُّ معَنا في البحث شيءٌ مِنْ هَذا بحول الله وقوته.

وَلَمَّا كانَ كتاب (التَّأريخ) لأبي زرعة بهذه الأهميَّة رغبتُ في أنْ أخدمَ العِلْمَ وأهلَه بإبرازِ جَانب مهمٍ في حياة أبي زرعة رحمه الله، ألاَ وهو (سؤالاته لشيخه الإمام يحيى بن معين) مِنْ خَلال هَذا الكتاب المفيد وَالعظيم.

المبحثُ الثَّاني: نَصُّ السُّؤالاَت مَعَ التَّعْليْق عَلَيْهَا

١/ قَالَ أَبُو زُرْعَة[(١)] : "وسألتُ يَحيى بنَ مَعينٍ عنْهُ[(٢)] - وَرآهُ مَوْضعاً لِلأَخْذِ عنْهُ- سألتُهُ عنْهُ؟ فقَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: وهُو يَعْمَلُ علَى الْخَرَاجِ؟ فقَالَ: نَعَمْ[(٣)]".

٢/ قَالَ أَبُو زُرعة[(٤)] : "ذَاكَرْتُ يَحيى بن مَعينٍ بِالعِرَاقِ، بَعْض مَا يُخْتَلَفُ فِيهِ مِنْ

---

(١) (التاريخ) (١/ رقم ٤٨٥/ص٢٨٩).

(٢) المسؤول عنه هو محمد بن عائذ الكاتب، حيثُ سبق هذا الكلام قول أبي زرعة: "مات محمد بن عائذ الكاتب في سنة أربع وثلاثين ومائتين...- ثُمَّ قال- وولد سنة خمسين ومائة" (التاريخ) (١/ رقم٤٨٣ و٤٨٤/٢٨٩).

ووافق أبازرعة الدِّمشقي عليه في سؤال الإمام يحيى عنْهُ، ابنُ الجنيد في (سؤالاته ليحيى بن معين) (رقم ٢١٧/٥٢٠) حيثُ قال:"وسألتُ يحيى عن محمد بن عائذ الدِّمشقي؟ قال: ثقةٌ، الكاتبُ".

(٣) قال أبو عُبيد الآجري في (سؤالاته للإمام أبي داود السجستاني) (٢/رقم ١٩٢/١٥٧٠):" سألتُ أبا داود عن ابنِ عائذٍ؟ فقال: كما شاء الله هو. قال أبو داود: قال ابنُ عائذٍ: أيش تكتُبُ عنِّي؟ أنا أتعلَّمُ منك.

قال أبو داود: وَلِيَ خراجاً".

وقال الحافظُ المزيُّ في (تهذيب الكمال) (٤٢٧/٢٥) مترجماً له:"... الدمشقيُّ الكاتبُ، صاحب كتاب (المغازي) و(الفتوح)... ولي خراج الغوطة في أيام المأمون".

(٤) (التاريخ) (١/ رقم ٣٨٣/٨٥٠).

هذه المذاكرةُ بتمامهَا ذكرها الحافظ ابنُ أبي حاتم في (تقدمة الجرح والتعديل) (٢٨٩/١)، ولم ينسبها إلى أبي زرعة الدمشقي، ونسبَها إلى مَجهول.

وعلى كلٍ فقد وافق أبا زُرعة عليه في رأي الإمام يحيى في هقل بن زياد، وأنَّه مقدَّم في أصحاب الأوزاعي بناءً على تقديم أبي مسهر، كلٍ من الدوري كما في (التاريخ) (٢/رقم ٦٢٢/٥٢١٠-٦٢٣)، وابنُ محرز كما في (معرفة الرجال) (١/ رقم ١١١/٥٢٣)، وابن الجنيد في (سؤالاته ليحيى بن معين) (رقم ٣٠٦/١٣٤)، وهاشم بن مرثد الطبراني في (سؤالاته ليحيى بن معين) (رقم ٤٨/٤٣)، وابن أبي خيثمة كما في (الجرح والتعديل) (٩/ رقم ١٢٣/٥٢٠).

حَديث الأَوْزَاعيِّ؟ فَقَالَ: هُو عِنْدي حَديثٌ، حَتَّى يَجيءَ مِثْل هِقْل[١]؛ فَإِنِّي رأيتُ أَبَا مُسْهِرٍ[٢] يُقدِّمُهُ عَلَى أَصْحَابِ الأَوْزاعيِّ".

٣/ قَالَ أَبُو زُرْعَة[٣]: "سَأَلتُ يحيى بن مَعينٍ عَنْ سَمَاعِ شُعَيب بْنِ إِسْحَاق عَن سَعيد بنِ أبي عَرُوبة؟ فقَالَ لِيَ: كُلُّ مَنْ لَمْ يَسْمعْ منْ سَعيدٍ أيَّام يُونس بن عُبيدٍ؛ فإنَّمَا سَمِعَ بَعْدمَا اخْتَلَطَ، فَذَكَرَ مِنْ سَعيدٍ اخْتِلاطاً قَديْمًا[٤]".

---

(١) قال الحافظُ ابنُ حجر: "هقل، بكسر أوَّله وسكون القاف ثم لام، ابن زياد السَّكسكي، بمهملتين مفتوحتين بينهما كاف ساكنة، الدمشقي، نزيل بيروت، قيل: هقل لقب، واسمه محمد أو عبدالله، وكان كاتب الأوزاعي، ثقةٌ.." (التقريب) (رقم ٧٣٦٤/١٠٢٤).

(٢) قال الحافظ ابن حجر:" عبدالأعلى بن مُسهر الغساني، أبو مسهر الدمشقي، ثقةٌ فاضلٌ.." (التقريب) (رقم ٣٧٦٢/٥٦٢).

(٣) (التاريخ) (١/ رقم ١١٣٩/ص ٤٥٢).

(٤) لم أقف على مَنْ وافق أبا زرعة على هذا النَّصِّ، والمتأمِّل فيه يظهر له أنْ ليس فيه إجابة صريحة على السؤال، بنعم أو لا؟ لكنها مشعرةٌ بغمز ما، ويُظهرُ ذلك ما أخرجه الحافظ ابنُ عديٍّ في (الكامل) (١٢٣٠/٣) قائلاً: "ثنا علان ثنا ابنُ أبيِّ مريم قال: سمعتُ يحيى بن معين يقول: سعيد بن أبي عروبة اختلط بعد هزيمة إبراهيم بن عبدالله بن حسن بن حسن، فمن سمعَ منه سنة اثنتين وأربعين؛ فهو صحيح السماع، وسماعُ مَنْ سمع من بعد ذلك فليس بشيء، وأما يزيد بن هارون فصحيحُ السماع، كان يسمعُ منه بواسط، وهو يريدُ الكوفة، وأثبت الناس سماعاً منه: عبدة بن سليمان".

ونقله النصَّ الحافظُ ابن الصَّلاح في (معرفة أنواع علم الحديث) (ص٣٩٣)، وابنُ الكيال في (الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات) (ص١٩٣).

ففي هذا النَّصِّ من الإمام يحيى تحديدٌ بيِّنٌ، فمن سمع من ابن أبي عروبة بعد سنة اثنتين وأربعين- يعني ومائة- يكون سمع بعد اختلاطه، ومن أخذ منه في تلك السنة أو قبلها فسماعه صحيحٌ، **لكن هل سمع شعيب بن إسحاق منه قبل تلك السنة أم بعدها؟ الجواب:**

قال الحافظ أبو زرعة الدمشقي في (التاريخ) (١/رقم ١١٤٠/ص٤٥٢): "فحدَّثتُ هشام بن عمار بما قال لي يحيى بن معين، فأخبرني أنَّه سمع شعيب بن إسحاق يقولُ: سمعتُ من سعيد بن أبي عروبة سنة أربع وأربعين ومائة".

فبناءً على هذا القول يكونُ شعيب بن إسحاق ممن سمع من سعيد بعد اختلاطه على قول الحافظ ابن معين، ويرى الإمام أحمد بن حنبل أنَّ شعيباً سمع من ابن أبي عروبة بعد اختلاطه، فقد سأله أبو داود عن سماع شعيب من سعيد؟ فقال: "شعيبٌ سمع منه بآخر رمق" (سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل) (رقم ١٥٧/٢-١٥٨)، ونقله الحافظ المزي في (تهذيب الكمال) (٥٠٣/١٢) ترجمة شعيب بن إسحاق، والحافظ ابنُ حجر في (تهذيب التهذيب) (٣٤٨/٤)، وتبنى الحافظ ابن حجر أنَّ شعيباً سمع من سعيد بآخرة، فقال في (التقريب) (رقم ٢٨٠٨/ص٤٣٦): "شعيب بن إسحاق بن عبدالرحمن الأموي مولاهم... الدمشقي...ثقة رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بآخرة..".

وخولف الإمام يحيى بن معين في سنة هزيمة إبراهيم بن عبدالله، وفي سماع شعيب من سعيد، فقد قال-

٤/ قَالَ أَبُو زُرْعَة[(١)]: "سَمِعْتُ يَحيى بن مَعينٍ وَ أحمدَ بن حنْبلٍ يَقُولاَن فِي حَديثِ عَبدالملك بن أبي سُلَيمان عَنْ عَطَاء عَنْ جَابرٍ فِي الشُّفْعَة، قَالاَ لِي: قَدْ كَانَ هَذا الْحَديثُ يُنْكَرُ عَليه[(٢)].

-أبو زرعة الدمشقي في (التاريخ) (١/رقم ١١٤١/ ٤٥٣): "فحدثت عبدالرحمن بن إبراهيم بما قال لي يحيى بن معين، وما أخبرني هشام بن عمار وسألته عن ذلك؟ فأخبرني أنّ سعيداً اختلط مخرج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة"، ووافق الحافظ عبدالرحمن بن إبراهيم- دُحيم- الحافظ ابنُ حبان البستي، حيث قال: "..وكان قد اختلطَ- يعني سعيداً- سنة خمس وأربعين ومائة، وبقي خمس سنين في اختلاطه... وكان سماع شعيب بن إسحاق منه سنة أربعٍ وأربعين ومائة، قبل أن يختلط بسنة" (الثقات) (٦/ ٣٦٠)، وينظر: (الكواكب النيرات) (ص ١٩٤).

وقال الحافظُ العراقي في (التقييد والإيضاح) (ص٣٩٧-٣٩٩) معترضاً على الحافظ ابن الصلاح حكاية كلام الإمام يحيى من غير تعقب بقوله: "وفيه أمور: (أحدها) أن ما اقتصر عليه المصنِّف- يقصد ابن الصلاح- حكاية عن يحيى بن معين من أنّ هزيمة إبراهيم سنة اثنتين وأربعين، ليس بجيِّد فإنّ المعروف في التواريخ أنّ خروجه وهزيمته معاً كانا في سنة خمس وأربعين ومائة، وأنه احتز رأسه في يوم الإثنين لخمس ليال بقين من ذي القعدة منها، وكذا ذكر دحيمٌ اختلاط ابن أبي عروبة وخروج إبراهيم على الصَّواب...- فذكر ما سبق عنه، ثم قال- وكذا قال ابنُ حبَّان... - وكرَر رحمه الله أنّ قول ابن معين بأنّ- هزيمة إبراهيم سنة اثنتين وأربعين، مُخالفٌ لقول الجمهور".

ثم قال: "الأمر الثالث: أن المصنف ذكر ممن عرف أنه سمع منه بعد اختلاطه اثنين، وهما: وكيع والمعافى بن عمران.... وأما شعيب بن إسحاق؛ فروى أبو عبيد الآجري- فذكر عن أبي داود عن الإمام أحمد ما سبق نقله، وما تقدم عن هشام بن عمار، و ابن حبان، ثم قال- وهذا الخلاف فيه مخرَّجٌ على الخلاف في مدَّة اختلاطه، فإن ابن معين قال إنه اختلط بعد سنة اثنتين وأربعين، وقال دحيم وغيره سنة خمس وأربعين، ويمكن أن يُجمعَ بين قول أحمد إنه سمع منه بآخر رمق، وبين قول من قال سمع منه قبل أن يختلط، أنّه كان ابتداء سماعه منه سنة أربع وأربعين، كما أخبر هو عن نفسه، ثم إنه سمع منه بعد ذلك بآخر رمق، فإنه بقي إلى سنة ستٍّ وخمسين على قول الجمهور، وعلى هذا فحديثه كلّه مردود؛ لأنّه سمع منه في الحالَين على هذا التقدير. ويحتملُ أن يراد بآخر رمقٍ،آخر زمن الصِّحَّة، فعلى هذا يكون حديثه عنه كلّه مقبولاً إلاّ على قول ابن معين، والله أعلم".

(١) (التاريخ) (١/ رقم ١١٦٩/ص٤٦٠)، وأخرج الحافظُ ابن حبان في (الثقات) (٩٧/٧) قول الإمام أحمد وابن معين في توثيق عبدالملك، فقط، و لم يخرج كامل النصّ.

(٢) الحديثُ المشار إليه هو قولهُ صلى الله عليه وآله وسلّم: (الجارُ أحقُّ بشفعةِ جارهِ يُنْتَظَرُ بها وَ إن كان غائباً، إذَا كانَ طَريقهما واحدًا).

الحديثُ أخرجه أبوداود في (السنن) (كتاب البيوع والإجارات/ باب في الشفعة) (٣/رقم ٧٨٧/٣٥١٨) والترمذي في (الجامع) (كتاب الأحكام/ باب ما جاء في الشفعة للغائب) (٣/رقم ٦٤٢/١٣٦٩) والنسائي في (السنن الكبرى) (كتاب الشروط) (١٠/رقم ٣٦٥/١١٧١٤) وابن ماجه في (السنن) (أبواب الشفعة/ باب الشفعة بالجوار) (٢/رقم ٨٣٣/٢٤٩٤) وأحمد في (المسند) (٢٢/رقم ١٥٥/١٤٢٥٣) وعبدالرزاق-

=في (المصنف) (كتاب البيوع/باب الشفعة للغائب) (٨/رقم ١٤٣٩٦/٨١) و الطيالسي في (المسند) (٣/رقم ١٧٨٢/٢٥٧) وابن أبي شيبة في (المصنف) (كتاب البيوع والأقضية/ من كان يقضي بالشفعة للجار) (٧/ ١٦٥) والدارمي في (السنن) (كتاب البيوع/ باب الشفعة) (رقم ٢٦٣٠/٨٥٩) و العقيلي في (الضعفاء) (٣/٧٨٩) والطحاوي في (شرح معاني الآثار) (كتاب الشفعة/ باب الشفعة بالجوار) (٤/١٢٠) وابن عديٍّ في (الكامل) (٥/١٩٤١) والطبراني في (المعجم الأوسط) (٦/ رقم ٥٤٥٦/٢١٧) والبيهقي في (السنن الكبرى) (كتاب الشفعة/ باب الشفعة بالجوار) كلهم من طرقٍ عن عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء عن جابر رضي الله عنه به.

ولفظ الحديث عند النسائي في (الكبرى) والدارمي في (السنن) مختصراً، ففيه أوله، وعند البقية نحوه بتمامه، ثم إنّ الحديث سكت عنه أبو داود، وقال الترمذيُّ:" حديث غريبٌ، لا نعلمُ أحداً روى هذا الحديث غير عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر، وقد تكلم شعبة في عبدالملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث، وعبدالملك هو ثقةٌ مأمون عند أهلِ الحديث، لا نعلمُ أحداً تكلم فيه غير شعبة..".

قلتُ: تكلّم في عبدالملك بسبب هذا الحديث غيرُ شعبة، كما سيردُ، في التعليق الآتي.

وقول الإمامين أحمد وابن معين لأبي زرعة: "قد كان هذا الحديثُ يُنكر عليه".

سببه: تفرُّد عبدالملك به عن عطاء، من دون سَائر أصحابه؛ **لذا نَجدُ جمعاً من الأئمة أعلّه بهذا**؛ فقَد روى عبدالله بن الإمام أحمد في (العلل ومعرفة الرجال) (١/ رقم١٢٩٢/٥٤٥) -ومن طريقه- العقيلي في (الضعفاء) (٣/٧٩٠) عن أبيه الإمام أحمد أنّه قال: "**قالَ شعبةُ** في حديث عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة، أخّر مثل هذا ودمّر".

وأخرج ابن أبيّ حاتم في (الجرح والتعديل) (٥/٣٦٧) و العقيلي في (الضعفاء) (٣/٧٩٠) وابن عدي في (الكامل) (٥/١٩٤٠) من طريق وكيع قال: "**سمعتُ شعبة** يقول: لو روى عبدالملك بن أبي سليمان حديثاً آخر مثل حديث الشفعة طرحتُ حديثه".

والسببُ في قول شعبة هو ما تقدَّم من تفرد عبدالملك به عن عطاء من دون سائر أصحابه، قال الإمام الترمذي: "إنَّما ترك شعبة عبدالملك لهذا الحديث، لم يجد أحداً رواه غيره" (العلل الكبير) (١/ص ٥٧١).

وقال الإمام ابنُ رجب الحنبلي في (شرح علل الترمذي) (١/٣٣٤):" وإنما ترك شعبة حديثه لرواية حديث الشفعة؛ لأنّ شعبة من مذهبه أنّ من روى حديثاً غلطاً مجتمَعاً عليه و لم يتهم نفسه فيتركَهُ، ترك حديثه".

وأخرج ابن عدي في (الكامل) (٥/١٩٤٠) و- من طريقه- البيهقي في (الكبرى) (٦/١٠٧) أنبأنا الساجي ثنا جعفر الفريابي ثنا أبو قدامة سمعت **يحيى بن سعيد القطان** قول: "لو روى عبدالملك بن أبي سليمان حديثاً آخر مثل حديث الشفعة لتركت حديثه". قال البيهقي عقبه: "ورواه مسدَّدٌ عن يحيى القطان عن **شعبة** أنّه قال ذلك".

وقال عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل في (العلل ومعرفة الرجال) (٢/ رقم ٢٢٥٦/٢٨١) و- من طريقه البيهقي في (الكبرى) (٦/١٠٨)-: "**سمعتُ أبي** يقول: حدثنا بحديث الشفعة حديث عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: هذا حديثٌ منكرٌ ".

وقال الإمام البخاري كما في (العلل الكبير) (١/ص ٥٧٠) مجيباً عن سؤال الإمام الترمذي له عن الحديث: "لا أعلم أحداً رواه عن عطاء غير عبدالملك بن أبي سليمان، وهو حديثه الذي تفرَّد به، ويروى عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا".

وعدَّ الحافظ العقيلي هذا الحديث فيما أخذ على عبدالملك حيث قال عقب تخريجه له: "وفي الشفعة أحاديث من غير هذا الوجه صالحة الأسانيد".=

=**وعدَّ الحافظ ابنُ عديٍّ** هذا الحديث في منكراته، بتخريجه إياه ثم قوله: "وحديث الشفعة الذي أُنكر على عبدالملك هو هذا الحديث..".

ومن أهل العلم مَن جعل سبب ردِّ حديث عبدالملك هو مخالفته لما هو محفوظٌ عن جابر رضي الله عنه، قال الإمام الشافعي في (اختلاف الحديث/ مع الأم) (١٠/٢١٥-٢١٦) بعد أنْ ذكر حديث عبدالملك: "سمعنا بعض أهل الحديث يقول: نَخافُ ألا يكون هذا الحديثُ محفوظاً – فإن- قال: ومن أين؟ قلتُ: إنما رواه عن جابر بن عبدالله، وقد روى أبو سلمة عن جابر مفسراً: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (الشفعة فيما لم يُقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة)، وأبو سلمة من الحفاظ، وروى أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة، ويخالف ما روى عبدالملك".

وأخرجه عنه مسنداً البيهقي في (السنن الكبرى) (٦/١٠٦).

قلتُ: حديث أبي سلمة عند البخاري في مواطن منها (برقم ٢٢١٣)، وحديث أبي الزبير عند مسلم (برقم ١٦٠٨).

لكن أطال الإمام ابن القيم الجواب عن قول من قال بتعارض حديث عبدالملك عن عطاء عن جابر، وحديث أبي سلمة وأبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، في (تهذيب السنن) (٥/١٦٥-١٦٧)، وخلاصته هو قوله: "وفي الحقيقة: لا تعارض بينهما؛ فإن منطوق حديث أبي سلمة انتفاء الشفعة عند تميز الحدود، وتصريف الطرق، واختصاص كل ذي ملك بطريق، ومنطوق حديث عبدالملك إثبات الشفعة بالجوار عند الاشتراك في الطريق، ومفهومه: انتفاء الشفعة عند تصريف الطرق؛ فمفهومه موافق لمنطوق حديث أبي سلمة وأبي الزبير، ومنطوقه غير معارض له، وهذا بيِّنٌ، وهو أعدل الأقوال في المسألة".

وينظر كلام الحافظ ابن عبدالهادي في (تنقيح التحقيق) (٣/٥٨).

قلتُ: وهذا الذي ذكره الإمام ابن القيم ومن وافقه، يردُ فيما لو كانت رد حديث عبدالملك لمجرد المخالفة، لكن الحقَّ أنَّ ردَّ من ردَّ خبره من الأئمة كشعبة والقطان وأحمد وغيرهم- كما سبق- إنَّما هو بسبب تفرد عبدالملك به، وأنَّه مما أنكر عليه لأنَّ مثله لا يُحتمل تفرُّده بمثل هذا الحديث دون سائر أصحاب عطاء؛ لتأخره في الرتبة من بين أصحاب عطاء.

والأمر فيه كذلك، خاصَّة إذا ما علمنا أنَّه مع ثقته إلا أنَّه يغلط ويهم؛ فقد أخرج العقيلي- بسند ثابت- في (الضعفاء) (٣/٧٩٠) عن عبدالله بن أحمد قال: حدثنا أبو بكر بن خلاد قال سمعتُ يحيى يقولُ: "(كأن صفة حديث) عبدالملك بن أبي سليمان فيها شيء منقطعٌ يوصله، وموصل يقطعه".

قلتُ: يحيى هو ابن سعيد القطان، وما بين القوسين الكبيرين () لا يوجد في المطبوع من (الضعفاء)، وزدتُه من (شرح علل الترمذي) (١/٣٣٣)، و بها يستقيم السياق.

ويؤيدُ كلام الإمام يحيى القطان، ما نقلهُ الحافظ ابنُ رجب في (شرح علل الترمذي) (١/٣٣٣) عن الإمام أحمد بن حنبل بقوله: "وقد ذكر الإمامُ أحمدُ أنَّ له منكرات، وأنَّه يوصل أحاديث يُرسلها غيرهُ..."، وسيردُ بعد قليل نحوه عن أبي داود عنه.

وقال الحافظ الخطابي في (معالم السنن) (٥/١٧٠): "عبدالملك بن أبي سليمان ليِّن الحديث، وقد تكلَّم الناس في هذا الحديث... – وذكر بعضاً من الأقوال السابقة ثم قال- وجعله بعضهم رأياً لعطاء، أدرجه عبدالملك في الحديث"، ونقل نحوه الحافظ المنذري في (مختصر سنن أبي داود) (٥/١٧١-١٧٢).

وقال الحافظ ابن حبان في (الثقات) (٧/٩٧): ".. ربما أخطأ..."، **وقال الحافظ ابن حجر** في (التقريب) (رقم ٤٢١٢/ص٦٢٣):"صدوقٌ له أوهام"، وينظر: (شرح علل الترمذي) (١/٣٣٢) و(ميزان=

وَسَمِعْتُ أحمد وَ يَحيى يَقُولان: كَان عَبْدُالملك بن أبي سُليمان ثِقَةً[(١)]".

٥/ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ[(٢)]: "وسَمِعْتُ أَحْمد بنَ حنْبل ويَحيى بن مَعين يقُولان: حَدِيْثُ شُعْبَةَ عَنْ عَلْقَمَةَ بنِ مَرْثَدٍ (حَتَّى تَذُوق العُسَيْلَة)؛ خَطأٌ، قَالاَ لِي ذَلِكَ[(٣)]".

=الاعتدال) (٢/٦٥٦).

وبناءً على ما سبقَ فإعلالُ الأئمة لحديث عبدالملك بسبب تفرده هو الصَّواب، والله أعلم.

(١) **أمَّا عن الإمام أحمد**؛ فقد جاء عنه أيضاً في رواية ابنه عبدالله عنه قال: "كان من الحفَّاظ" (العلل ومعرفة الرجال) (١/رقم ١٢٦٤/٥٣٥).

وفي رواية ابنه صالح عنه قال: ".. من الحفاظ، إلا أنَّه كان يُخالف ابن جريج في إسناد أحاديث، وابن جريج أثبت منه عندنا" (الجرح والتعديل) (٥/رقم ١٧١٩/٣٦٧).

وفي (سؤالات أبي داود للإمام أحمد) (رقم ٢٩٦/٣٥٨) قال: "ثقة. قلتُ: يخطئُ؟ قال: نعم، وكان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنَّه رفع أحاديث عن عطاء".

وأمَّا عن الإمام يحيى بن معين؛ فقد روى غير واحد عنه توثيقه لعبدالملك، منهم أحمد بن سعيد، أخرجه الحافظ ابن عدي في (الكامل) (٥/١٩٤٠)، ونقله عنه أيضاً عثمان بن سعيد، فيما أخرجه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (٥/رقم ١٧١٩/٣٦٧-٣٦٨)، وينظر (تاريخ بغداد) (١٠/٣٩٤-٣٩٥) و(الميزان) (٢/٦٥٦).

(٢) (التاريخ) (١/ رقم١١٧١/٤٦٠).

و لم أقف على من شارك أبا زرعة في هذا النصِّ، لكن جاء نحوه عن الإمام أحمد؛ أخرجه الحافظ الخطيب في (موضح أوهام الجمع والتفريق) (٢/١٢٠) بسنده عن أبي بكر بن الأثرم قال: "سمعتُ أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول في حديث غندر عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبدالله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: (حتى تذوق العُسيلة)، قال: لا أُرواهُ محفوظاً، ثم قال: ليس بشيءٍ، قال أبو عبدالله: سالم ورجل بينه وبين ابن عمر رضي الله عنهما؟! كالمنكر لذلك...".

(٣) **الحديث المشار إليه مداره على علقمة بن مرثد، واختلف عنه:**

فرواه شعبة بن الحجاج عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبدالله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ في الرَّجلِ تكونُ له المرأةُ ثم يُطلِّقُها ثم يتزوَّجها رجلٌ، فيُطلِّقُها قبل أن يدخلَ بها، فترجعُ إلى زوجها الأول؟ قال: (لا، حتى تذوقَ العُسَيْلَةَ).

تفرَّد به عن شعبة غندر محمد بن جعفر، كما قال الحافظ الدارقطني في (العلل) (١٣/ص١٨٠).

والحديث من هذه الطريق أخرجه: النسائي في (المجتبى) (كتاب الطلاق/ باب إحلال المطلقة ثلاثاً والنكاح الذي يحلها له) (٦/رقم ٣٤١٤/٤٦٠) وفي (الكبرى) (كتاب الطلاق/ إحلال المطلقة ثلاثاً والنكاح الذي يحلها لمطلقها) (٥/رقم ٥٥٧٧/٢٥٧) وابن ماجه في (السنن) (أبواب النكاح/ باب الرجل يطلق امرأته ثلاثاً فتتزوج فيطلقها قبل أن يدخل بها، أترجعُ إلى الأول) (٣/رقم١٩٣٣/١١٦) و أحمد في (المسند) (٩/رقم ٥٥٧١/٤٠٦) وفي (العلل ومعرفة الرجال) رواية عبدالله (٢/رقم ١٧٥٥/ ١١٩) والبخاري في=

=(التاريخ الكبير) (٤/١٣- معلقاً) و الطبراني في (الكبير) (١٢/ رقم ١٣٠٨٦/٢٧١) و البيهقي في (الكبرى) (كتاب الرجعة/ باب نكاح المطلقة ثلاثاً) (٧/٣٧٥) والخطيب في (موضح أوهام الجمع والتفريق) (٢/١١٩) والمزي في (تهذيب الكمال) (٩/١٨٩) كلهم من طرق عن غندر به.

وهذه الطريق نقدها الأئمة أحمد وابن معين على شعبة، ولذا عبَّر عنها هنّا بأنها (خطأ)؛ لمخالفة شعبة فيها منْ هو أتقن منه وهو الإمام الثوري- وسترد طريقه- وسأذكر بعضاً آخر تكلّم عليها فمنهم:

١/ قال الإمام أحمد لما سأله أبو بكر الأثرم عن هذه الطريق؟: "لا أُرواه محفوظاً، ثم قال: ليس بشيء، قال أبو عبدالله: سالمٌ ورجلٌ بينه وبين ابن عمر رضي الله عنهما؟ كالمنكر لذلك. قال أبو عبدالله: داود عن سعيد بن المسيب خلاف هذا؛ يعني قوله: تحل للأول وإن لم يدخل بها؛ لأنه لو رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ لم يقل بخلافه" (موضح أوهام الجمع والتفريق) (٢/١٢٠).

فالإمام أحمد ينقد الطريق من جهتين: الأولى: استبعاده أن يكون بين سالم وأبيه عبدالله رجلٌ؟ لذا قال الأثرم: كالمنكر لذلك.

الثانية: أن المحفوظ عن سعيد بن المسيب أنّه يفتي بخلاف هذه الرواية، فلو كان قد رواها عن ابن عمر كيف يفتي بخلافها؟.

٢/ وقال الإمام أبو حاتم الرازي وقد سأله ابنه عن هذه الطريق؟ قال:" قد زاد عندي في هذا الإسناد رجالاً لم يذكرهم الثوري، وليست هذه الزيادة بمحفوظة" (العلل) لابن أبي حاتم (٤/ص ١٠٣).

٣/ وسئل الحافظ أبوزرعة الرازي عن الحديثين حديث شعبة والثوري؟ فقال: "الثوري أحفظ" (العلل) لابن أبي حاتم (٤/ص ١٠٤).

٤/ أنّ الإمام النسائي قال عقب روايته للحديث من طريق الثوري، وسبقها بطريق شعبة قال: "هذا أولى بالصواب من الذي قبله، والله أعلم" (السنن الكبرى) (٥/ص ٢٥٨)، و اقتصر في (المجتبى) على قوله: "هذا أولى بالصواب".

٥/ وقال الحافظ الدارقطني في (العلل) (٣/ص ١٨١): "وذكر شعبة فيه: سعيد بن المسيب غير محفوظ".

٦/ قال الحافظ الطبراني عقب الرواية في (المعجم الكبير): "وَهِمَ شُعبةُ في هذا الحديثِ في موضعين: قوله (عَن سالم بن رزين)، وإنما هو سُليمان بن رزين. وزاد في الإسناد سعيد بن المسيب.

رواه سفيان الثوري وقيس بن الربيع عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن رزين الأحمر عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وهو الصَّواب".

٧/ نص الحافظ المزي على أنّ رواية الثوري أرجح؛ لأنه أحفظ من شعبة، (تحفة الأشراف) (٥/ص ٣٤٤).

ومما يدلُّ على تقديم الثوري عليه في الحفظ والإتقان: ما قاله الإمام يحيى بن معين وقد سُئلَ: إذا اختلف سفيان وشعبة في حديث الكوفيين أيهما يقدَّم؟ قال: "كانَ سفيان أحفظهما للرِّجال" (تاريخ الدوري) (٢/رقم ٣٢١٦).

وأسند الحافظ البيهقي عقب روايات الباب عن الإمام شُعبة قوله: "سُفيان أحفظ مني"، وقال يحيى القطان: "إذا اختلفَا أخذتُ بقول سفيان".

وخالفَ الإمامَ شعبةَ، الإمامُ الحافظُ سُفْيَان الثّوري، واختلف عنه:

فقال عبدالرَّحمن بن مهدي عن الثوري عن علقمة بن مرثد عن رزين الأحمري عن ابن عمر به.

أخرجه أحمد في (المسند) (٩/رقم ٥٢٧٧/٢١٠) وفي (العلل ومعرفة الرجال) رواية عبدالله (٢/رقم=

=١٧٥٦/١٢٠) و- من طريقه- الخطيب في (موضح أوهام الجمع والتفريق) (١١٨/٢) عنه به.
قال الخطيب: "كذلك رواه يحيى بن معين ومحمد بن بشار عن عبدالرحمن".
قلتُ: أشار إلى رواية ابن بشار الإمام البخاري في (التاريخ الكبير) (١٣/٤) معلقاً.
وتوبع هؤلاء الثلاثة من أحمد بن سنان، عند ابن أبي حاتم في (العلل) (٤/ص ١٠٤) فرواه عنه عن ابن مهدي به مثله.
وخالفهم أبوعبيد؛ فرواه عن عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان عن علقمة عن ابن رزين الأحمري عن ابن عمر به.
أخرجه البيهقي في (الكبرى) (٣٧٥/٧) و الخطيب في (موضح أوهام الجمع والتفريق) (١١٨/٢) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني عنه به.
جاء عند الخطيب (ابن رزين) وليس عند البيهقي كلمة (ابن)، ومخرج الحديث عندهما واحد، ويظهر أنّ السقط غلط، بدليل قول
الخطيب عقبه: "هكذا قال في حديث أبي عبيد عن ابن رزين، ورواه أحمد بن حنبل عن عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان فقال: عن رزين الأحمري، ولم ينسبه..".
ورواه وكيع عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن رزين بن سليمان الأحمري عن ابن عمر به.
أخرجه النسائي في (المجتبى) (كتاب الطلاق/ باب إحلال المطلقة ثلاثاً والنكاح الذي يحلها به) (٦/رقم ٣٤١٥/٤٦٠) وفي (الكبرى) (كتاب الطلاق/ إحلال المطلقة ثلاثاً والنكاح الذي يُحلها لمطلقها) (٥/رقم ٥٥٧٨/٢٥٨) وأحمد في (المسند) (٨/رقم ٤٧٧٦/٣٩٣) وابن أبي حاتم في (العلل) (٤/ ١٠٥-١٠٦) والخطيب في (موضح أوهام الجمع والتفريق) (١١٩/٢) من طرق عنه به.
قال الإمام النسائي في (المجتبى): "هذا أولى بالصواب"، زاد في (الكبرى): "من الذي قبله، والله أعلم"، يريدُ بالذي قبله: طريق شعبة المتقدمة.
ورواه وكيع أيضاً عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن رزين به، فحصل قلب في الاسم بتقديم وتأخير هكذا: (رزين بن سليمان).
أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) (٢٧٤/٤) و- من طريقه- ابن أبي حاتم في (العلل) (١٠٥/٤) عنه به.
فوكيعٌ يرويه بالوجهين كما قاله الإمام أحمد في (العلل) رواية عبدالله (٢/ رقم ١٧٥٨/١٢٠-١٢١) والإمام البخاري في (التاريخ الكبير) (١٣/٤)، وينظر (العلل) للدارقطني (١٨٠/١٣) و(موضح أوهام الجمع والتفريق) (١١٩/٢).
ورواه أبو أحمد الزُّبيري عن سفيان الثوري عن عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن رزين عن ابن عمر عن النبي ﷺ.
أخرجه الإمام أحمد في (المسند) (٨/رقم ٤٧٧٧/٣٩٥) و(٩/رقم ٥٢٧٨/٢١٠) وفي (العلل) رواية عبدالله (١٧٥٧/٢/١٢٠) و البخاري في (التاريخ الكبير) (١٣/٤- معلقاً مجزوماً به) و- من طريق أحمد- الخطيب في (موضح أوهام الجمع والتفريق) (١١٧/٢) عنه به.
وتوبع الزبيري عليه من: محمد بن كثير العبدي، ومحمد بن يوسف الفريابي، وعبدالعزيز بن أبان، فرووه عن الثوري عن علقمة عن سليمان بن رزين به.
أما رواية العبدي؛ فأخرجها البخاري في (التاريخ الكبير) (١٣/٤- معلقة) و البيهقي في (الكبرى) (٣٧٥/٧).
ورواية الفريابي؛ فأخرجها ابن أبي حاتم في (العلل) (١٠٥/٤) والخطيب في (الموضح) (١١٧/٢) من=

٦/ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ[(١)] : "وقُلْتُ لِيَحْيَى بن مَعين- وذَكرتُ لَهُ الْحُجَّة- فَقُلْتُ لَهُ:

=طريقين عنه به.
ورواية ابن أبان؛ فأخرجها الخطيب في (الموضح) (١١٨/٢) من طريق الأصم عن محمد بن إسحاق الصغاني عنه به.
قال الحافظ البيهقي: "رواية وكيع وعبدالرحمن عن سفيان أصحُّ؛ فقد رواه قيس بن الربيع فقال: حدثنا علقمة بن مرثد عن رزين الأحمري قال: سمعت عبدالله بن عمر رضي الله عنهما يقول: سئل رسول الله ﷺ على المنبر عن رجل طلق امرأته فبانت منه، فذكره".
وعليه فالمحفوظ هي رواية الإمام الثوري كما قاله الأئمة ممن سبق ذكرهم، و هي الرواية التي ليس فيها (سالم بن عبدالله وسعيد بن المسيب)؛ ويرى الإمام البخاري أنّ الحديث مِنْ طَريقيه (الثوري أو شعبة) لا يَثْبُتُ، فقال: "..لا تَقوم الحجَّة بِسَالِمِ بن رزين، ولا برزينٍ؛ لأنَّه لا يُدرى سماعه من سالم ولا من ابن عمر" (التاريخ الكبير) (١٣/٤).
وقال الحافظ البيهقي في (الكبرى) (٣٧٥/٧): "وبلغني عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه وهَّن حديث شعبة وسفيان جميعا، وعن أبي زرعة أنَّه قال: حديث سفيان أصح".
نكتة مهمة:
قال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (٤٦٧/٩): "قال ابن المنذر: أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحل للأول، إلا سعيد بن المسيب، ثم ساق بسنده الصَّحيح عنه قال: يقول الناس لا تحل للأول حتى يجامعها الثاني، وأنا أقول: إذا تزوجها تزويجاً صحيحاً لا يريد بذلك إحلالها للأول، فلا بأس أن يتزوجها الأول. وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور، وفيه تعقبٌ على من استبعد صحَّته عن سعيد، قال ابن المنذر: وهذا القول لا نعلم أحداً وافقه عليه إلا طائفة من الخوارج، ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن.
قلتُ: سياق كلامه يشعر بذلك، **وفيه: دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك**، وهو ما أخرجه النسائي من رواية شعبة...-ثم ساقها وقال- وقد أخرجه النسائي أيضاً من رواية سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد فقال عن رزين بن سليمان الأحمري عن ابن عمر نحوه، قال النسائي: هذا أولى بالصواب.
وإنما قال ذلك؛ لأنّ الثوري أتقن وأحفظ من شعبة، وروايته أولى بالصواب من وجهين:
أحدهما: أن شيخ علقمة شيخهما هو رزين بن سليمان كما قال الثوري، لا سالم بن رزين كما قال شعبة؛ فقد رواه جماعة عن علقمة كذلك، منهم غيلان بن جامع أحد الثقات.
ثانيهما: أن الحديث لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر مرفوعاً ما نسبه إلى مقالة الناس الذين خالفهم..".
قلتُ: وما ذكره الحافظ هنا من الوجه الثاني يتفق مع ما سبق نقله عن الإمام أحمد بن حنبل رحمهما الله.
و الراوي للحديث عن ابن عمر ﷺ هو: رزين بن سليمان كذا سماه الثوري، وسماه شعبة: سالم بن رزين، وسماه وكيعٌ مرة: سليمان بن رزين، ومرة رزين بن سليمان، وهو الأحمري، تَقدَّم كلام الإمام البخاري فيه، وقال الحافظ الذهبي: "لا يُعرفُ"، وقال الحافظ ابن حجر: "مجهولٌ". (المغني في الضعفاء) (١/رقم ٣٣٧/٢١٢٢) و(ميزان الاعتدال) (٢/رقم ٤٨/٢٧٧٧) و(تقريب التهذيب) (رقم ٣٢٦/١٩٥١).
(١) (التاريخ) (١/ رقم ٤٦٠/١١٧٢-٤٦١).=

مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاق منْهُمْ؟

فقَالَ: كَان ثِقَةً[١]، إنَّمَا الْحُجَّةُ عُبَيْدُالله بنُ عُمر، ومَالِكُ بنُ أَنَسٍ، والأَوْزَاعِيُّ،

=**وأخرج ابن عساكر** - السُّؤال وجَوابَهُ بتمامِهما- في (تاريخ دمشق) (٢١/٢٠٠) مُسنداً عن أبي الميمون عن أبي زُرعة الدمشقي به.

وقد نقلَه بتمامه أيضاً الحافظ المزيُّ في (تهذيب الكمال) (١٠/٥٤٣)، والحافظُ ابنُ حجر في (تهذيب التهذيب) (٤/٦٠).

وأخرجه عنه مسنداً – أيضاً- الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) (١/٢٣٢) لكن بلفظ مُخْتَصَر، ففيه: "قُلتُ ليحيى بن معين وَذَكَرتُ له الحجَّة، فقلتُ: محمد بن إسحاق منْهُم؟ فقال: كان ثقةً، إنَّما الْحُجَّةُ عُبيد الله بن عمر ومَالكُ بنُ أنسٍ وذَكَر قَوماً آخَرينَ".

ونقل الحافظُ المزيُّ السؤال وجوابه كما ورد عند الحافظ الخطيب في (تهذيب الكمال) (٢٤/٤٢٣)، ومثله الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) (٩/٤٤) لكن ليس عنده قوله (وذكر قوماً آخرين).

ووافق أبا زرعة فيما نقله عن الإمام يحيى من أنَّ ابن إسحاق (ثقة) ليس (حجة)، الحافظُ الدوري في (التاريخ) (٢/ص ٥٠٤) ففيه: "محمد بن إسحاق ثقة، ولكنه ليس بحجَّة"، وأسند ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (٧/رقم ١٠٨٧/١٩٢) قال: قرئ على العباس بن محمد الدوري قال: سئل يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق أحب إليك أو موسى بن عبيدة؟ فقال: محمد بن إسحاق، محمد بن إسحاق صدوقٌ ولكنَّه ليس بحجَّة".

والأقوال عن الإمام يحيى في ابن إسحاق عديدة، منها ما سبق ومنها قول عثمان الدارمي: "فقلتُ: فمحمد ابن إسحاق؟ قال: ليس به بأس، وهو ضعيفُ الحديث عن الزهريِّ" (التاريخ) (رقم ١٥).

وقال ابن أبي خثيمة: "سمعتُ يحيى بن معين يقول: لم يزل الناس يتقون حديث محمد بن إسحاق"، وقال: "سمعت يحيى بن معين يقول: محمد بن إسحاق المدني صاحب المغازي ليس به بأسٌ"، وقال: "سئل يحيى بن معين عنه مرة أخرى فقال: ليس بذاك، ضعيفٌ"، وقال: "سمعتُ يحيى مرة أخرى يقول: حديث ابن إسحاق سقيمٌ ليس بالقوي" كلها من (التاريخ) لابن أبي خيثمة (ص ٤٣٢)، وينظر (تاريخ بغداد) (١/٢٣٠) و(تهذيب الكمال) (٢٤/٤٢٣).

(١) هذا النَّصُّ يفيدُ أنَّ الإمام ابن معين يُفرِّق بين (الْحُجَّة) و(الثِّقة)، وجاء عنه هذا صريحاً فيما قاله الحافظ أبو زرعة الدِّمشقي في (تاريخه) (١/رقم ١١٨٠/٤٦٢):" فقلتُ ليحيى بن معين: فلو قَال رجلٌ إنَّ مُحمَّد بن إسحاق كان حجَّةً، كان مُصيباً؟ قال: لا، ولكنَّه كان ثقةً".

والإمام ابن معين ليس وحدَهُ ممَّن يرى هذه التَّفرقة، إذْ عبارات الأئمَّة النُّقاد الواردة في كُتب تراجم الرُّواة تدلُّ علَى هذه التفرقة، وأنَّ (الحجَّة) أعْلَى رُتْبَةً ومنزلةً وتوثيقاً مَن (الثِّقَة)، قالَ الْحَافظُ السَّخاوي في (فتح المغيث) (٢/١١٢):"..فكلامُ أبي داود يَقْتَضي أنَّ (الحجَّة) أقوى من الثِّقة، وذلك أنَّ الآجريَّ سأله عن سُليمان بن بنت شرحبيل؟ فقال: ثِقةٌ يُخطئ كما يُخطئُ الناسُ، قال الآجري: فقلتُ: هو حُجَّةٌ؟ قال: الْحُجَّة أحمد بن حنبل.

وكذَا قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبدالله بن يونس: ثِقةٌ وليس بِحُجَّة.=

وَسَعِيدُ بنُ عَبْدالعَزيز".

٧/ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ[(١)] : "وَسَأَلتُ يَحيى بنَ مَعينٍ عَن أَبِي إسْرَائِيلَ الْمُلاَئِي[(٢)] ؟

-وقال ابن معين في مُحمَّد بن إسحاق: ثقةٌ وليس بحجة، وفي أبي أويس: صَدوقٌ وليس بُحُجَّة.
وكأنَّ لِهَذه النُّكتة قَدَّمها الخطيبُ حَيثُ قال: أرفعُ العباراتِ أنْ يُقَالَ: حُجَّةٌ أو ثِقةٌ"، وينظر (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للعلامة الزركشي (٣/٤٣٢-٤٣٣).
قُلتُ: ومن الأمثلة في هَذا المقام:
أ/ قَول الحافظ ابنُ شاهين في (الثقات) (رقم ١٢٦٧/ ٢١٠): "قالَ عثمان بن أبي شيبة: محمد بن الحسن الأسدي، ثقةٌ، صدوق. قلتُ: هو حجَّةٌ؟ قال أما حجَّةٌ فلا، وهو ضعيفٌ".
والنصُّ نقله الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) (٩/١١٨) وليس فيه (وهو ضعيفٌ).
ب/ وقول الذهبي في (تذكرة الحفاظ) (٣/٩٧٩) في ترجمة أبي بكر محمد بن أحمد المفيد: "الحافظُ أعلى من المُفيد في العُرف، كما أنَّ الحجَّة فوق الثِّقة".
والسَّببُ في كون ابن إسحاق لم يبلغ درجة الحجَّة هو ما أُخذ عليه في حفظه وضبطه؛ قال الإمام عباس الدوري: "سمعت أحمد ابن حنبل وذكر محمد بن إسحاق فقال: أما في المغازي وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا، ومدَّ يده وضمَّ أصابعه" أخرجه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (٧/ ص١٩٣) عنه به.
وينظر نحوه في (تاريخ الدوري) (٢/رقم ١١٦١/٥٠٤-٥٠٥).
وقال الحافظُ الذهبي في (سير أعلام النبلاء) (٧/٤١):"..والآخر- يقصد ابن إسحاق- فله ارتفاعٌ بحَسَبه، ولا سيَّما في السير، وأما في أحاديث الأحكام، فينحطُّ حديثُه فيها عن رتبة الصِّحَّة إلى رُتبة الحُسْن، إلاَّ فيما شذَّ فيه؛ فإنه يعدُّ منكراً، هذا الذي عندي في حاله، والله أعلم".
وقال في (تذكرة الحفاظ) (١/١٧٣): "وكان أحدَ أوعية العلم حَبْراً في المغازي والسِّير، وليس بذاك المتقن، فانحطَّ حديثه عن رتبة الصِّحَّة، وهو صدوقٌ في نفسه مرضيٌّ"، وقال فيها أيضاً: "والذي تقرَّر عليه العملُ أنَّ ابن إسحاق إليه المرجعُ في المغازي والأيام النَّبويَّة، مع أنَّه يشذُّ بأشياء، وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام، نعم ولا بالواهي بل يُستشهدُ به".
(١) (التاريخ) (١/ رقم ١١٧٥/٤٦١)، وكرَّره أيضاً في (١/رقم ١٤٨٩/٥٤٩)، وفيه زيادة في آخره، وهو قول يحيى ابن معين: "ولد أبو إسرائيل قَبْلَ الْجَماجِم بسنة".
لكن أخرج الإمام البخاري - معلقاً مجزوماً به- في (التاريخ الكبير) (١/رقم ١٠٩١/٣٤٦) والفسوي في (المعرفة والتاريخ) (١/٢٣٢) من طريق الإمام أحمد قال: حدثنا حجاج قال: قال أبو إسرائيل: (ولدتُ بعد الجماجم بسنة، وكانت الجماجم في سنة ثلاث وثمانين، قال: ولي ثمان وسبعون سنة"، وينظر (المجروحين) (١/١٢٤) و(تهذيب التهذيب) (١/٢٩٤).
(٢) قال السمعاني في (الأنساب) (١١/٥٥٠-٥٥٢): "الملائي: بضمِّ الميم، هذه النسبَةُ إلى الملاء والملاءة، وهو المرط الذي تتستَّرُ به المرأة إذا خرجت، وظنِّي أنَّ هذه النسبة إلى بيعه، والمشهور بها....وأبو-

فَقَالَ: لاَ بَأْسَ به، كَانَ يُفْرِطُ فِي التَّشَيُّعِ[١]".

٨/ قَالَ أَبو زُرْعَةَ[٢]: "وَسَأَلْتُ يَحيى بن مَعينٍ فَقُلْتُ لَهُ: فَمَا تَقُولُ فِي حُرَيْثِ بْنِ أَبِي مَطَرٍ[٣]؟ فقَالَ لِي: يُضَعِّفُونَ حَدِيْثَهُ[٤].

=إسرائيل إسماعيل بن أبي إسحاق الملائي العَبْسي، من أهل الكوفة...".

قلت: اسم أبي إسحاق والده هو: خليفة العبسي، وابنه إسماعيل مشهور بكنيته، وقيل اسمه: عبدالعزيز، ينظر: (التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم) للمقدمي (رقم ٤٨/١٤٧) و (الأسامي والكنى) لأبي أحمد الحاكم (١/رقم ٤٠٣/٣٤٦) و (تهذيب الكمال) (٧٧/٣) و(تقريب التهذيب) (رقم ١٣٨/٤٤٤).

(١) نقل الحافظان ابنُ الجنيد وابن محرز عن الإمام يحيى قوله في أبي إسرائيل: "ليس به بأس"، ونقل الحافظ الدوري عنه قوله: "ثقةٌ" (سؤالات ابن الجنيد) (رقم ٤٧٤/٨٢٥) و(معرفة الرجال) لابن معين رواية ابن محرز (رقم ١٠٨/٣٠٤) و(التاريخ) لابن معين رواية الدوري (٢/رقم ٣٣/١٢٧٨).

وجاء في رواية الدقاق عن ابن معين قوله: "كان أبو إسرائيل يغلو في الشيعة" (رقم ٦٥/١٦٢).

وعموم المنقول هُنَا عن هؤلاء الرُّواةِ عن الإمام يحيى يَتوافَقُ مِنْ حَيثُ الجملة فيما نقله عنْهُ الإمام أبو زرعة الدِّمشقي.

وجاء في ترجمته من (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٢/رقم ١٦٦/٥٥٩) عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال: "أبو إسرائيل صالحٌ"، وهذا النص نقله الحافظ المزي في (تهذيب الكمال) (٧٨/٣) وزاد في آخره بعد قوله (صالح): "الحديث".

(٢) (التاريخ) (١/ رقم ٤٦١/١١٧٧-٤٦٢)، لم أقف على مشارك لأبي زرعة فيما نقله عن الحافظ ابن معين.

(٣) هو: "حريث بن أبي مطر، واسمه عمرو الفَزَاريُّ، أبو عمرو الخَنَّاط- بالنون- الكوفي" قاله الحافظ المزي في (تهذيب الكمال) (٥/٥٦٢-٥٦٣).

(٤) نقل الدقاق عن ابن معين قوله في (حريث) هذا: "ليس بشيء" (رقم ٥٥/١١١)، وروى إسحاق بن منصور عن ابن معين قوله فيه: "لا شيء" (الجرح والتعديل) (٣/رقم ٢٦٤/١١٧٩)، وينظر (تهذيب الكمال) (٥/٥٦٣).

وروى عبدالله بن أحمد الدورقي عن ابن معين قوله: "حديث ابن أبي مطر ضعيفٌ" (الكامل) (٦١٨/٢).

والمتأمل في ترجمته يجد أنَّ أكثر الأئمة على ضعفه وردِّه، قال الفلاس: "ضعيفُ الحديث، روى حديثين منكرين"، وقال أبو حاتم: "ضعيفُ الحديث، بَابَةُ عبيدة الضَّبي وعبدالأعلى الجرار، ونظرائه"، وقال البخاري: "فيه نظرٌ" وفي موضع: "ليس عندهم بالقوي"، وقال النَّسائي والدُّولابي: "متروك الحديث"، وقال النَّسائي مرة: "ليس بثقة"، قال ابن حجر: "ضعيفٌ".

ينظر: (التاريخ الكبير) (٣/رقم ٧١/٢٥٤) و(الضعفاء) للبخاري (رقم ٩٠) و(الجرح والتعديل) (٣/رقم ٢٦٤/١١٧٩) و(الضعفاء) للنسائي (رقم ١٢٠) و(الكامل) لابن عدي (٦١٨/٢) و(تهذيب الكمال) (٥/٥٦٢) و(ميزان الاعتدال) (١/٤٧٤) و(تهذيب التهذيب) (٢/٢٣٤) و(التقريب) (رقم ٢٣٠/١١٩٢).

قُلْتُ لَه: فَأَبُو إِسْحَاقَ الفَزَارِيّ فَوقَ مَرْوانَ؟ قَالَ: نَعَمْ[1]".

٩/ قَالَ أَبُوزُرْعَة[2]: "وَسَأَلْتُ يَحيى بنَ مَعينٍ عَنْ يَحيى بنِ صَالِحٍ؟ فقَالَ: ثِقَةٌ".

---

(١) هذا النَّص المقتصر على السؤال عن أبي إسحاق الفَزَاري، أسنده الحافظ ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (١٢٧/٧) عن أبي الميمون عن أبي زرعة.

وأبو إسحاق الفَزَاري المسؤول عنه هو: إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن عبيدالله التَّيمي المَعْمَري، البصري قاضيها، محل ثقة الأئمة، أثنى عليه الإمام أحمد بن حنبل وغيره، تنظر ترجمته في (تهذيب الكمال) (١٧٧/٢)، قال فيه الحافظ ابن معين: "ثقةٌ ثقةٌ" (تاريخ الدارمي) (رقم ٦٢/٩٦).

ومروان المقارَن به، هو: مروان بن معاوية بن الحارث الفَزَاري، أبو عبدالله الكوفي، ابنُ عمِّ أبي إسحاق الفزاري، قاله الحافظ المزي في (تهذيب الكمال) (٤٠٣/٢٧).

ومروان الفزاري هذا و إنْ كان مِنَ الثِّقات الحفَّاظ لكنَّه عند الحافظ ابن معين دون ابن عمِّه، فذاك قال فيه "ثقةٌ ثقة"، وهذا قال فيه: "ثقة" (تاريخ الدارمي) (رقم ٢٠٣/٧٤٥).

والسَّبب كونه دون أبي إسحاق، أنَّ الإمام يحيى يعيبُ عليه التَّدليس- تدليس الشيوخ-، فقَال الدُّوري: "سألتُ يحيى بن معين عن حديث مَروان بن معاوية عن عليِّ بن أبي الوليد؟ فقال: هذا عَليُّ بنُ غُراب، والله ما رأيتُ أحيلَ للتَّدليس منْهُ"، نقله الحافظان المزي في (تهذيب الكمال) (٤٠٨/٢٧) وابن حجر في (تهذيب التهذيب) (٩٨/١٠)، وهو مَوجُودٌ في المطبوع منْ (تاريخ الدُّوري) (٢/ص٥٥٦) لكن ليس فيه قوله (والله ما رأيت...).

وقال ابن حجر في (تهذيب التهذيب) (٩٨/١٠): "قال ابنُ أبي خَيْثَمَةَ عن ابن مَعين: كان مروان يُغيِّر الأسْمَاء يُعمِّي عَلى النَّاس، كان يُحدِّثنا عن الحكم بن أبي خالدَ، وإنَّما هو حكَم بنُ ظهير".

قلت: لذا نجدُ أن بعض الأئمة صدرت منهم عبارات في حقِّ مروان توجب التَّريث في روايته عن شيوخه، قَال عبدالله بن الإمام علي بن المديني عن أبيه:" ثقةٌ فيما روى عن المعروفين، وضعَّفه فيما روى عن المجهولين" (تاريخ بغداد) (١٥١/١٣).

وقال عليُّ بن الحسين بن الجنيد عن الحافظ ابن نمير: "كان يلتقطُ الشيوخ من السِّكك" (الجرح والتعديل) (٨/رقم ٢٧٢/١٢٤٦)، وقال الإمام أبو حاتم:" صدوقٌ لا يُدفعُ عن صدقٍ، وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين" (الجرح والتعديل) (٨/رقم ٢٧٣/١٢٤٦).

وقال الحافظ الذهبي: "ثقةٌ عالمٌ صاحبُ حديث، لكن يروي عمن دبَّ و درجَ، فيُستأنَى في شيوخه، وكان فقيراً ذا عيال، وكانوا يبرونه" (الميزان) (٩٣/٤).

(٢) (التاريخ) (١/ رقم ٤٦٢/١١٧٨).

ولم أقف على مشارك لأبي زرعة في روايته هذا القول عن الإمام يحيى بن معين، والسُّؤالُ مَعَ جَوابه أخرجَهُ الحافظُ ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (٩/رقم ١٥٨/٦٥٧) عن أبي زرعة الدِّمشقي به، وفيه زيادة في نسبة يحيى بن صَالح، حيث جاء فيه (يحيى ابن صالح الوحاظي).

وأسندهُ أيضاً عن أبي زرعة الدمشقي، الحافظُ ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق) (٢٨٠/٦٤).

ونقل السؤال مع جوابه مختصراً، الحافظُ المزيُّ في (تهذيب الكمال) (٣٧٩/٣١)، والحافظ ابنُ حجر في (تهذيب التهذيب) (٢٣٠/١١).

١٠/ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ[(١)] : "قُلْتُ لِيَحْيَى بنِ مَعْيِنٍ: يَحْيَى بنُ سَعيدٍ فَوقَ[(٢)] عَبْدالرَّحمن ابْن مَهديّ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَوكيعٌ فَوقَ أَبِي نُعَيمٍ؟ قَال: نَعَمْ".

١١/ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ[(٣)] : "فَأَخْبَرَنِي أَحْمدُ بْنُ أَبِي الْحَواري قَال: سَمِعْتُ أحمدَ بـــنَ

---

(١) (التاريخ) (١/ رقم ١١٨١/٤٦٢).

والسُّؤال يتكون منْ شقّين، شِقٌّ يتعلّق بتقديم يحيى بن سعيد وهو القطان على ابن مهدي، وشـــقٌّ يتعلّـــق بتقديم وكيع علي أبي نعيم.

وقد أورد ما يتعلّق بالشّق الأول منه الحافظُ المزيُّ في (تهذيب الكمال) (٣٣٨/٣١)، والحافظُ ابنُ حجـــر في (تهذيب التهذيب) (٢١٩/٩).

وما يتعلّق بالشّق الثاني؛ فقد أخرجه الخطيب في (تاريخ بغداد) (٥٠٨/١٣) وابـــن عـــساكر في (تـــاريخ دمشق) (٩٥/٦٣) كلاهما من طريق أبي الميمون عن أبي زرعة الدمشقي به.

(٢) الفوقية في السُّؤال هُنا في الموضعين يُرادُ منها مَعنىً خاص، وهو: ترتيبهم وتقدّمهم في أصحاب سُفيان الثوري، بدليلِ أنّ الحافظ أبا زرعة الدمشقي قال عقب هذا السؤال: "فقلتُ لأبي بكرِ بن أبي شيبة: مَـــنْ أنْبلُ عندكم: وكيع أو أبو نعيم؟ قال: هو رابعهم. – قال أبو زرعة شارحاً- يعني: أنّ أصحاب الثـــوري المقدَّمين أربعةٌ: يحيى بن سعيد وابن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم" (التاريخ) (١/رقم ١١٨٢/٤٦٢).

وهذا هو المتوافق مع المنقول عن الإمام يحيى فيما رواه عنه الدارمي في (تاريخه) (رقم ٩٠ و٦١/٩٢) حيث قال: "سألت يحيى بن معين عن أصحاب الثوري، قلتُ: يحيى أحب إليك في سفيان أو عبـــدالرحمن بـــن مهدي؟ فقال: يحيى....قلتُ: فوكيع أحب إليك أو أبو نعيم؟ فقال: وكيعٌ..."، وينظر (الجرح والتعديل) (٩/رقم ٦٢٤/ص١٥١).

وقال الدوري عن يحيى بن معين: "يحيى بن سعيد أثبت من عبدالرحمن بن مهدي في ســـفيان" (التـــاريخ) (٢/رقم ٦٣١/٢٧٧٠)، و نقله الحافظ المزي في (تهذيب الكمال) (٣٣٨/٣١).

ويتوافق مع ابن معين في تقديم القطان على ابن مهدي، الحافظُ ابن المديني حيث سأله الحافظُ أبـــو حـــاتم الرازي فقال: "سألتُ علي بن المديني، قلتُ: من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: يحيى القطان" (تقدمة الجرح والتعديل) (١/ص ٢٤٧).

وقال الإمام أحمد بن حنبل: "ليس من أصحاب سفيان أعلى من يحيى" (المنتخب من العلل) لابـــن قدامـــة (ص ٣٢٠) و (شرح علل الترمذي) لابن رجب (٢/ص ٧٢٥).

(٣) (التاريخ) (١/ رقم ١١٨٦/٤٦٣).

ولم أقف على مشارك لأبي زرعة فيما نقله عن الإمام يحـــيى، وأخرجـــه الخطيـــب في (تـــاريخ بغـــداد) (٥٠٧/١٣) وابن عساكر في (تاريخ دمشق) (٩١/٦٣) كلاهما من طريق أبي الميمون عن أبي زرعة بـــه مثله.

وأوردهُ بتمامه الحافظان المزي في (تهذيب الكمال) (٤٧٤/٣٠) وابـــن حجـــر في (تهـــذيب التهـــذيب) (١٢٦/١١).

حَنْبلٍ يَقُولُ:

الثَّبْتُ بالعِرَاق يَحيى وَعَبدالرَّحمن وَوَكيع[1].

فَذَكَرتُ[2] ذَلكَ لِيَحْيَى بن مَعين؟ فقَالَ: الثَّبْتُ بالْعِرَاق وَكِيْعٌ[3]".

١٢/ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ[4]: "وَسَأَلْتُ يَحْيَى بن مَعين عَنْ حَديثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابرٍ فِي الشُّفْعَةِ[5]، قُلتُ لَهُ: مَا تَقُولُ فيه؟ قَالَ: مُنْكَرٌ.

ورأيتُهُ يُنْكِرُ رَفْعَهُ عَنْ جَابِرٍ[6].

---

(١) روى مثل هذا القول عن الإمام أحمد بن حنبل، الحافظُ أبو حاتم الرازي، أخرجه ابن أبي حاتم في (تقدمة الجرح والتعديل) (١/ص ٢٣١)، و نقله المزي في (تهذيب الكمال) (٤٧٤/٣٠) وابن حجر في (تهذيب التهذيب) (١٢٦/١١).

(٢) تقدَّم أنَّ هذا السُّؤال بتمامه أخرجه الخطيب وابن عساكر، وأورده المزي وابن حجر، وعندهم جميعاً زيادة كلمة (قال)، قبل كلمة (فذكرتُ)، وهي غير موجودة في المطبوع من (التاريخ) لأبي زرعة الدمشقي، فلعل سقطاً لحقها.

(٣) و أخرج ابن أبي حاتم في (تقدمة الجرح والتعديل) (٢٣٠/١) - بسند صحيح- عن أحمد بن أبي الحواري قال: "ذكرتُ ليحيى بن معين: وكيعاً؟ فقال: وكيعٌ عندنا نَبْتٌ".

(٤) (التاريخ) (١/ رقم ١١٨٧/٤٦٣-٤٦٤).

(٥) أخرجها البخاري في (الصحيح) في مواضع منْها: (كتاب البيوع/ باب بيع الشريك من شريكه وباب بيع الأرض والدور والعُروض مُشاعاً غير مقسوم) (٤/رقم ٢٢١٣ و٢٢١٤/٤٠٧-٤٠٨- فتح) و(كتاب الشُّفعة/ باب الشفعة فيما لم يُقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شُفعة) (٤/رقم ٢٢٥٧/٤٣٦- فتح) و أبو داود في (السنن) (كتاب البيوع والإجارات/ باب في الشُّفعة) (٣ /رقم ٣٥١٤/٧٨٤) والترمذي في (الجامع) (كتاب الأحكام/ باب ما جاء إذا حُدت الحدود ووقعت السِّهام فلا شُفعة) (٣/رقم ١٣٧٠/٦٤٣) و ابن ماجه في (السنن) (أبواب الشُّفعة/ باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة) (٣/ رقم ٢٤٩٩/٥٤٧) و أحمد في (المسند) (٢٢/رقم ١٤١٥٧/٦٢) كلهم من طرق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر ﷺ قال: (جعل رسول الله ﷺ الشُّفعة في كلِّ مال يُقسم، فإذا وقعت الحدودُ وصرِّفت الطرقُ فلا شُفعة)، واللفظ للبخاري في الموضع الأول، والبقية نحوه. الحديث سكت عنه أبو داود، وقال الترمذي:" حسنٌ صحيحٌ".

(٦) النَّكارة التي يرى الإمام يحيى رفعها هي قوله (فإذا وقعت الحدود، وصُرفت الطُّرق فلا شفعة)، لا كلّ الحديث، ووجه النكارة في رفعها أنَّه يرى أنَّ هَذه الجملة مُدَرجةٌ منْ كَلام جابر ﷺ وليستْ منْ كلام رسول الله ﷺ، ويظهر الأمر في جواب الحافظ أبي حاتم الرازي، حيث قال ابنُه كما في (العلل) (٤/رقم١٤٣١/٢٩٤): "وسألتُ أبي عن حديث رواه معمرٌ عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر...=-

ويُعجبُهُ وقُوفهُ عَنْ سَعيدٍ وَأبي سَلَمَةَ[(١)]".

=فذكره- قال أبي: الّذي عندي أنّ كلامَ النّبي ﷺ هذا القَدْر (إنّما جعل النبي ﷺ الشُّفعة فيما لَمْ يُقسم) قَطْ، ويُشبه أنْ يَكون بقيَّة الكلام هُو كلام جابر (فإذا قُسم ووقعت الحدود فلا شُفعة)، والله أعلم. قلتُ له: وبمَ استدلَلتَ على ما تَقول؟

قالَ: لأنّا وجدنا في الحديث (إنّما جعل النبي ﷺ الشفعة فيما لم يُقسم)، تَمَّ المعنى، (فإذَا وقعت الحدود..) فَهو كلامٌ مُستَقبلٌ، ولو كانَ الكلامُ الأخير عن النّبيِّ ﷺ، كان يقول: (إنما جَعَلَ النّبي ﷺ الشفعة فيما لم يُقسم، وقالَ: إذَا وقعت الحدود...)، فلمَّا لَم نَجد ذكر الحكاية عن النّبيِّ ﷺ في الكلام الأخير، استدللنا أنّ استقبالَ الكلامِ الأخير مِنْ جَابر؛ لأنّه هو الرَّاوي عَنْ رَسُول الله ﷺ هذا الحديث".

قلتُ: ذكر الحافظ ابن حجر في (الفتح) (٤/٤٣٧) كلام الحافظ أبي حاتم – هذا- و ردَّه فقال:" حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أنّ قوله (فإذا وقعت الحدود..) إلخ، مدرجٌ من كلام جابر، وفيه نظرٌ؛ لأنّ الأصل: أنّ كلّ ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبتَ الإدراجُ بدليلٍ، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنّه رجَّح رفعها".

قلتُ: وما ذكره الحافظ ابن حجر عن صالح بن أحمد عن الإمام أحمد هو في (مسائل أبي الفضل صالح بن أحمد) (٢/رقم ٢٨٢/٨٩٠-٢٨٣).

والذي يظهرُ أنّ ما أجاب به الحافظ ابن حجر على كلام الإمام أبي حاتم وجيهٌ وقويٌّ، خاصَّة وصنيع الإمام البخاري يدلُّ عليه، و الإدراج يحتاج إلى دليلٍ كي يثبت به كما قاله الحافظ ابن حجر، وقال الحافظ الذهبي في (الموقظة) (ص٤٨): "المدرجُ: هيَ ألفاظٌ تقعُ من بعض الرواة متصلة بالمتن، لا يبين للسامع إلا أنّها من صُلب الحديث، ويدلُّ دليلٌ على أنّها من لفظ راوٍ، بأن يأتي الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصلُ هذا من هذا"، والله أعلم.

(١) يشيرُ إلَى حَديث أخرجَهُ الإمام مالكٌ في (الموطأ) (كتاب الشفعة/ باب ما تقع فيه الشفعة) (٢/ص ١٠٣) و- عنه- الشّافعي في (الأم/ كتاب اختلاف الحديث- باب الشفعة) (١٠/ رقم ٢١١/٢٤٩) و- من طريقه- البيهقي في (الكبرى) (كتاب الشفعة/باب الشفعة فيما لم يقسم) (٦/١٠٣) عن ابن شهَاب عن سَعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف: (أنّ رَسُولَ الله ﷺ قَضى بالشُّفْعَةِ فِيْمَا لَمْ يُقْسَمْ بين الشُّركاء، فإذَا وَقَعتَ الحدود بَيْنهم فَلا شُفْعَة فيه)، واللفظ لمالك.

قال البَيهقي: "هكذا رواه مالك بن أنس في (الموطأ) مُرْسلاً، وقد روي ذَلك عنه مِنْ أوجه أُخَر موصولاً بذكر أبي هريرة فيه". فَذَكرها.

فالإمامُ يَحيى بن معين يرى أنّ قوله (فإذا وقعت الحدود بينهم...) من كلام سعيدٍ وأبي سلمة، وليس مرفوعاً إليه ﷺ.

ووافقه عليه الحافظ أبو حاتم حيث قال عقب كلامه عن حديث جابر في الشفعة المتقدم:" وكذلك بعضُ حديث مالك عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة...-فذكره، وقال- فيحتملُ في هذا الحديث: أن يكون الكلامُ الأخيرُ كلامَ سعيد وأبي سلمة، ويحتملُ أن يكون كلام ابن شهاب، وقد ثبت في الجملة قضاء النبي ﷺ بالشُّفعة فيما لم يُقسمْ في حديث ابن شهاب، وعليه العمل عندنا" (العلل) (٤/ رقم ١٤٣١/ص٢٩٤-٢٩٥)، وينظر (التمهيد) (٧/٤٥).

١٣/ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ[(١)]: "سَمِعْتُ يَحيى بن مَعينٍ يَقُولُ: كَانَ عَبْدَةُ بنُ سُلَيمان ثَبْتاً".

١٤/ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ[(٢)]: "وقَالَ يَحيى بنُ مَعين: اسمُ أَبِي غَالِبٍ- صَاحبِ أَبِي أُمَامَةَ- حَزَوَّر[(٣)]، واسمُ أبي [الْحَلال][(٤)] العَتَكي: رَبِيْعَةُ بنُ زُرَارَةَ".

١٥/ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ[(٥)]: "حَدَّثنا خَلَفُ بنُ هِشَامٍ الْمُقرئ[(٦)] قَال: حدَّثنا حَمَّادُ بنُ

---

(١) (التاريخ) (١/ رقم ١١٩١/٤٦٤).
ولم أقف على مشارك لأبي زرعة في رواية هذا القول عن الإمام يحيى، **لكن المروي عن الإمام يحيى أنه يوثق عبدة بن سليمان** فقد سأله عثمان الدارمي فقال: "سألت يحيى بن معين فقلت: أبو أسامة أحب إليك أو عبدة بن سليمان؟ فقال: ما منهما إلا ثقة" (تاريخ عثمان الدارمي) (رقم ٢٤٢)، ووثقه أيضاً في رواية الدقاق عنه (رقم ٣٥٦).
وما يتعلّق بتسمية أبي الحلال العتكي، فقد شارك الدُّرويُّ أبا زرعة في نقل تسمية يحيى له، فقال: "قال يحيى: أبو الحلال اسمه: ربيعة ابن زراة" (التاريخ) (٢/رقم ١٦٢/٤٠٢٠).
وقال ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) (٣/رقم ٦٠٤/٢٧٢٨) أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إليّ قال: "سألتُ يحيى بن معين عن أبي الحلال العتكي؟ فقال: بصريٌّ ثقةٌ".

(٢) (التاريخ) (١/ رقم ٤٨٤/١٢٦٨).
وابنُ الجنيد أبازرعة فيما نقله عن الإمام يحيى في اسم أبي غالب صاحب أبي أمامة ﷺ، حيث قال: "سألت يحيى بن معين عن اسم أبي غالب- صاحب أبي أمامة-؟ فقال: حروَّز. قلتُ: ثقةٌ؟ قال: ليس به بأسٌ".

(٣) قال الحافظ ابن حجر: "بفتح أوّله والزّاي وتشديد الواو، وآخره راء، وهو أبو غالب" (التقريب) (١٢٠٢/ ص٢٣٢).

(٤) جاء في المطبوع من (تاريخ أبي زرعة الدمشقي) (الجلال) بالجيم المعجمة، وهُو خطأٌ، والصَّواب مَا أثبتُّ؛ إذْ قد كنَّاه الإمام يحيى بأبي الْحَلال بالحاء المهمَلة، كما سبَقَ في رواية الدُّوري، وهو مشهور بهذه الكنية بين أئمة الشَّأن كأحمد بن حنبل والْبُخاري ومسلم وابن سعد وابن أبي حاتم والمقدَّمي وغيرهم.
ينظر: (الأسامي والكنى) لأحمد بن حنبل (رقم ٧٧/٢٠٤) و(التاريخ الكبير) للبخاري (٣/رقم ٢٨٥/٩٧٥) و(الكنى والأسماء) لمسلم (١/رقم ٢٧٢/٩٤٥) و(الطبقات الكبرى) (١٤٩/٧) و(الجرح والتعديل) (٣/رقم ٢١٢٣ و٤٧٤/٢٧٢٨ و٦٠٤) و(التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم) (رقم١٥٨/٧٦٨) و(المعرفة والتاريخ) للفسوي (١١٨/٢) و(الثقات) لابن حبان (٢٣١/٤) و(فتح الباب في الكنى والألقاب) لابن منده (رقم ٢٨١/٢٤٢١).

(٥) (التاريخ) (١/ رقم ١٤٢٧ و١٤٢٨ و٥٢٨/١٤٢٩).

(٦) قال الحافظ ابن حجر: "ثقةٌ، له اختيار في القراءات" (التقريب) (رقم ٣٠٠/١٧٤٧).

زَيدٍ[١] عَن يَحيَى بنِ سَعيدٍ[٢] قَالَ: غَدَوتُ مَعَ يُوسُف بنِ عَبْدِالله بن سَلامٍ[٣] فِي يَوم عِيْد، فَقُلْتُ لَه: كَيْفَ كَانَت الصَّلاَةُ عَلى عَهْدِ عُمَرَ؟ قَالَ: كَانَ يَبْدأُ بِالْخُطْبَةِ، قَبْل الصَّلاَةِ[٤].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: "ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، قيل: إنَّه كان ضريراً، ولعله طرأ عليه؛ لأنَّه صحَّ أنَّه كان يكتب" (التقريب) (رقم ١٥٠٦/٢٦٨).

(٢) هو الأنصاري المدني، قال الحافظُ ابن حجر: "ثقةٌ ثبتٌ" (التقريب) (رقم ٧٦٠٩/١٠٥٦).

(٣) هو ابنُ الحارث الإسرائيلي، أبو يعقوب المدني، حليف الأنصار، مختلفٌ في صُحبته، فقال بعضهم بصحبته كالبخاري، وقال بعضهم كأبي حاتم الرازي بأنَّه ليست له صحبة وإنما له رؤية، ومال ابن حجر إلى أنَّه صحابي صغير.

ينظر: (التاريخ الكبير) (٨/رقم ٣٣٦٧) و(الجرح والتعديل) (٩/رقم ٩٤٢) و(تهذيب الكمال) (٣٢/٤٣٥) و(تهذيب التهذيب) (١١/٤١٦) و(التقريب) (رقم ٧٩٢٦).

(٤) أخرج عبدالرزاق في (المصنف) (كتاب صلاة العيدين/ باب أول من خطب ثم صلّى) (٣/رقم ٥٦٤٤/٢٨٣) عن ابن جُريج قال: أخبرني يحيى بن سعيد قال: أخبرني يوسف بن عبدالله بن سلام قال: أوَّل من بدأ بالخطبة قبل الصَّلاة يوم الفطر عمر بن الخطاب...

وأخرج ابنُ أبي شيبة في (المصنف) (كتاب الصلوات/ من رخص أن يخطب قبل الصلاة) (٢/ص١٧١) قال: حدثنا عبدة بن سُليمان عن يحيى بن سعيد عن يوسف بن عبدالله بن سلام قال: (كان الناسُ يبدءون بالصلاة ثم يثنون بالخطبة، حتى إذا كان عمر وكثر الناسُ في زمانه، فكان إذا ذهب يخطبُ ذهب حفاة الناس، فلما رأى ذلك عمر بدأ بالخطبة حتى ختم بالصلاة).

قال الحافظُ ابن عبدالبر في (التمهيد) (١٠/٢٥٦): "وهم ابنُ جريج في هذا الحديث، فرواه عن يحيى بن سعيد، قال أخبرني يوسف بن عبدالله بن سلام قال..-فذكره-، وهذا خطأٌ بيِّنٌ، لم تختلف الآثار عن أبي بكر وعمر أنَّهما صليا في العيدين قبل الخطبة، على ما كان يصنع رسول الله ﷺ، وهو الصحيحُ أيضاً عن عثمان؛ لأنَّ ابن شهاب حكى ذلك عن أبي عبيد مولى ابن أزهر أنه صلى مع عمر وعثمان وعلي العيدين، فكلهم صلى قبل الخطبة، وليس في هذا الباب عنهم أصح من هذا الإسناد.. وأما حديث يوسف بن عبدالله بن سلام، فخطب، لا يثبتُ....-ثم قال أنَّ عبدالرزاق ذكر- أن عثمان فعل ذلك، كان لا يدرك عامتهم الصلاة فبدأ بالخطبة حتى يجتمع الناس.

قال أبو عمر: لا يصحُ عن عثمان، والله أعلم؛ وهذه أحاديث مقطوعة لا يُحتج بمثلها، وليس فيه حديث يحتج به إلا حديث ابن شهاب عن أبي عبيد...هذا هو الصَّحيح عنهم".

لكنْ جاء عن الحافظ أبي عمر في (الاستذكار) (٢/ص ٣٦٩) صحَّح إسناد أثر عثمان ﷺ.

قلتُ: تقدَّم في تخريج الأثر عن عمر ﷺ، أنَّ ابن جريج توبع عليه من: عبدة بن سليمان وهو ثقة ثبت، ومن: حماد بن زيد أيضاً كما في أثر الباب عندنا، وخالفهم في هذا الإمام سفيان بن عيينه فجعله عن عثمان بدل عمر رضي الله عنهما، أخرجه عبدالرزاق (كتاب صلاة العيدين/ باب أول من خطب ثم صلى) (٣/ رقم ٥٦٤٥/٢٨٤) عنه به.-

قالَ أَبُو زُرْعَة: فَعَرضْتُهُ عَلى يَحْيَى بنِ مَعينٍ؟ فَلَمْ يَعْرفهُ[1].

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَهُو مِنْ حِسَانِ مَا حَدَّثَ بِهِ يَحْيَى بن سَعيدٍ".

=وصحَّح الحافظُ ابنُ حجر إسناده في (فتح الباري) (٢/٤٥٢).

وقال الحافظ ابنُ حجر في (الفتح) (٢/٤٥٢): "وقد روي عن عمر مثل فعل عثمان، قال عياضٌ ومَنْ تبعه: لا يصحّ عنه. وفيما قالوه نظرٌ؛ لأنَّ عبدالرزاق وابن أبي شيبة رواياه جميعاً عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يوسف بن عبدالله بن سلام، وهذا إسنادٌ صحيحٌ، لكن يعارضه حديث ابن عبَّاس المذكور في الباب الذي بعده، وكذا حديث ابن عمر، فإن جمع بوقوع ذلك منه نادراً، وإلاَّ فمَا في الصَّحيحين أصحّ".

قلتُ: ونقل الحافظ الشوكاني في (نيل الأوطار) (٢/٣٦٢) أنَّ الحافظ العراقي قال: "إنَّ ما روي عن عمر وعثمان وابن الزبير لم يصح عنهم، أما رواية ذلك عن عمر، فرواها ابن أبي شيبة...-فذكرها- وهذا الأثر وإن كان رجاله ثقات؛فهو شاذٌّ مخالفٌ لما ثبت في الصحيحين عن عمر من رواية ابنه عبدالله وابن عباس، وروايتهما عنه أولى. وأما رواية ذلك عن عثمان فلم أجد لها إسناداً".

قلتُ: تقدَّم إسنادها، وأنَّ الحافظين ابن عبدالبر-في قول- وابن حجر صحَّحاها.

فالخلاصةُ بناءً على ما تقدَّمَ: أنَّ المنقولَ عن عمر ﷺ ليس محفوظاً، وإنَّما المحفوظ عن عُثْمَان ﷺ، وما جاء عنه بخلافه فجمع بينهما الحافظُ ابن حجر بأنَّ تقديمه للخطبة على الصلاة يحمل على أنَّه فعله أحياناً، وأنَّ المواظب عليه هو تقديم الصلاة على الخطبة، ومال إلى الجمع أيضاً العلامة الشوكاني في (نيل الأوطار) (٢/ ٣٦٣).

(١) أي لا يَعْرِف ثُبوته عن عُمر ﷺ؛ إذ الثَّابت عنه خلافَه، وهو بهذا القول يتوافق مع مَنْ أنكر ثبوته عن عمر ﷺ على ما مرَّ بيانه، ومما **يدلُّ على أنَّ الثابت عن عمر ﷺ على خلافه:**

أ / مَا أخرجه البخاري في (الصحيح) واللفظ له (كتاب العيدين/ باب الخطبة بعد العيد) (٢/رقم ٤٥٣/٩٦٢- فتح) ومسلمٌ في (الصَّحيح) (كتاب صلاة العيدين) (٢/رقم ٨٤٤ (١)/٦٠٢) من حديث ابن عباس ﷺ قال: (شهدتُ العيد مع رسول الله ﷺ، وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فكلُّهم كانوا يُصلون قبل الخطبة).

ب/ مَا جاء عند البخاري أيضاً (كتاب العيدين/باب الخطبة بعد العيد) (٢/رقم ٤٥٣/٩٦٣- فتح) ومسلم (كتاب صلاة العيدين) (٢/رقم ٨٨٨(٨)/٦٠٥) من حديث ابن عمر ﷺ قال: (كانَ رَسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما، يُصلون العيدين قبل الخطبة).

ج/ ما أخرجه البخاري في (كتاب الأضاحي/باب ما يؤكلُ من لحوم الأضاحي، وما يتزود منها) (١٠/٥٥٧١/٢٤- فتح) ومسلمٌ في (كتاب الأضاحي/ باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أوَّل الإسلام..) (٣/رقم ١٩٦٩(٢٥)/١٥٦٠) من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري قال: حدَّثني أبو عُبيد مولى ابن أزْهَرَ أنَّه شهد العيدَ يوم الأضحى مع عمر بن الخطاب ﷺ، فصلى قبل الخطبة، ثم خطب النَّاس...) واللفظ للبخاري.

١٦/ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ[(١)]: "قُلْتُ لِيَحْيَى بنِ مَعِينٍ فِي حَدِيثِ نُعَيْمٍ هَذَا[(٢)]، وَسَأَلْتُهُ عَنْ صِحَّتِهِ؟ فَأَنْكَرَهُ[(٣)].

---

(١) (التاريخ) (١/ رقم ٦٢٢/١٧٨٤).
وأسند السُّؤال مع جوابه الحافظ الخطيب في (تاريخ بغداد) (٣٠٧/١٣) وابن عساكر في (تاريخ دمشق) (١٥٢/٦٢) كلاهما من طريق أبي الميمون البجلي عنه به.
ووافق أبا زرعة عليه: علي بن حمزة المروزي، فقال: "سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث؟ يعني حديث عوف بن مالك عن النبي ﷺ (تفترق أمتي)؟ قال: ليس له أصل. قلتُ: فنُعيم بن حماد؟ قال: نعيمٌ ثقة، قلتُ: كيف يُحدِّث ثقة بباطل؟ قال: شُبِّه له" أخرجه الخطيب في (تاريخ بغداد) (٣٠٧/١٣) و- عنه- ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق) (١٥٢/٦٢) من طريق محمد بن داود النيسابوري قال: سمعتُ أبا بكر محمد بن نعيم قال: سمعت محمد بن علي بن حمزة المروزي يقول...
ونقل السؤالين بتمامهما الحافظ المزي في (تهذيب الكمال) (٤٧٢/٢٩-٤٧٣)، وينظر: (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبدالبر (٢/ عقب حديث رقم ١٦٧٣ و٨٩١/١٩٩٧ و١٠٣٩) و (الضعفاء والمتروكين) لابن الجوزي (٣/رقم ٣٥٤٣/ ١٦٤).
(٢) الإشارة إلى ما سَاقَهُ قَبْلَ السُّؤال بقَوله:" وعرضتُ عَلَى عبدالرّحمن بن إبراهيم الحديثَ الّذي حدَّثناهُ نُعيم بن حماد...- وذكر حديثا، ثم قَالَ- قُلتُ لَه: فَحَديثُهُ الّذي حدَّثناه عن عيسى بن يونس عن حَريز ابن عُثمان عن عبدالرحمن ابن جبير بن نفير عن أبيه عنَ عَوف بن مالك عن النَّبي ﷺ: (تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة على أمتي قومٌ يقيسون الأمور برأيهم، فيحلون الحرام، ويحرمون الحلال) (التَّاريخ) (١/ رقم ٦٢٢/١٧٨٣).
(٣) الحديث أخرجه البزار في (المسند) (١/رقم ٩٨/١٧٢- كشف الأستار) والطبراني في (الكبير) (١٨/رقم ٥٠/٩٠) وفي (مسند الشاميين) (٢/رقم ١٤٣/١٠٧٢) وابن عديٍّ في (الكامل) (٢٤٨٣/٧) والحاكم في (المستدرك) (٥٤٧/٣) و(٤٣٠/٤) والبيهقي في (المدخل) (رقم ١٨٨/٢٠٧) والخطيب في (تاريخ بغداد) (٣٠٧/١٣-٣٠٨) وفي (الفقيه والمتفقه) (١٨٠/١) وابن عبدالبر في (جامع بيان العلم) (٢/رقم٨٩١/١٦٧٣) وابن عساكر في (تاريخ دمشق) (١٥١/٦٢-١٥٢) كلهم من طرق عن نُعيم بن حمَّاد عن عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان عن عبدالرحمن ابن جبير بن نفير عن أبيه عنْ عوف بن مالك به.
وأخرجه ابن عبدالبر في (جامع بيان العلم) (٢/رقم ١٩٩٦ و١٠٣٨/١٩٩٧) من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن حريز بن عثمان به.
والحديث عدَّه ابن عديٍّ في مناكير نعيم بن حماد، وله كلامٌ مطول مفاده أنَّ الحديث معروف عن نعيم، وإن رواه غيره، فقد سرقه منهم قومٌ معروفون بسرقة الحديث. ينظر (تاريخ بغداد) فالنص فيه عن ابن عدي أتم من مطبوعة (الكامل).
وقال الحاكم في (الموطن الثاني): "صحيح على شرط الشيخين و لم يُخرجاه"، وسكت في الموطن الأول.
وقال البيهقي في (المدخل): "تفرَّد به نعيم بن حماد، وسرقه عنه جماعة من الضعفاء، وهو منكرٌ، وفي غيره من أحاديث الصِّحاح الواردة في معناه كفاية، والله أعلم".
وقال الخطيب في (التاريخ): "وافق نُعيماً على روايته هكذا عبدالله بن جعفر الرَّقي، وسويد بن سعيد الحدثاني، وقيل: عن عمرو بن عيسى بن يونس، كلهم عن عيسى..." ثم ذكر طرقها، وذكر كلام ابن عدي السَّابق، ثم قال: "حدثني محمد بن علي الصوري قال: قال لي عبدالغني بن سعيد الحفاظ، وذكرَ حديث عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك عن النبي ﷺ (تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة)، من حديث نعيم بن حماد، ومن حديث أحمد بن-

قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ يُؤْتَى؟ قَالَ: شُبِّهَ لَهُ[1]".

١٧/ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ[2]: "قَالَ يَحيى بنُ مَعِينٍ: اسمُ أَبِي اليَقْظَان- صَاحبِ زَاذَان-: عُثْمَان بن عُمَيْر".

* * *

=عبدالرحمن بن وهب عن عمه، ومن حديث محمد بن سلام الجمحي، جميعاً عن عيسى؟
فقال: كلٌ من حدَّث به عن عيسى بن يونس غير نُعيم بن حماد فإنَّما أخذه عن نُعيم.
وبهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من أهل العلم بالحديث؛ إلا أنَّ يحيى بن معين لم يكن ينسبه إلى الكذب، بل كان ينسبه إلى الوهم".
قال الخطيب عقبه: "فأما حديث ابن وهب فبليَّته من ابن أخيه لا منه....وأما محمد بن سلاَّم فليس بحجة".
وقال الحافظ ابن عبدالبر في (جامع بيان العلم) (٢/ص ٨٩١): "هذا عند أهل العلم بالحديث حديثٌ غيرُ صحيح، حملوا فيه على نعيم بن حماد، وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: حديث عوف بن مالك هذا لا أصل لهُ"، وينظر فيه (٢/ص ١٠٣٩).
والحديث ردَّه الحافظ دحيم الشامي كما في (تاريخ أبي زرعة الدمشقي) (١/رقم ١٧٨٣/ ٦٢٢).
وقال الزركشيُّ في (المعتبر) (ص ٢٢٧): "هذا حديث لا يصحُّ، مداره على نعيم بن حماد، قال الخطيب: بهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من أهل الحديث".
وقال الحافظُ ابنُ حجر في (إتحاف المهرة) (١٢/ رقم ١٦٠٦٤/٥٤٨): "قلتُ: هو أحدُ ما أُنكرَ على نُعيم ابن حماد، ورواه سويد ابن سعيد عن عيسى، فأنكروا عليه غاية الإنكار، وضعَّفوه بسبب ذلك".
(١) نعيم بن حمَّاد الخُزاعي، وثَّقه أحمد وابن معين مرَّة، وقال مرَّة: "ليس في الحديث بشيء، ولكنه كان صاحب سنَّة"، وقال أبو داود: "عند نعيم بن حمادٍ نحو عشرين حديثا عن النبي ﷺ ليس لها أصل"، وضعَّفه النسائي مرَّةً، وفي مرَّة قال: "ليس بثقة"، و قال مرَّة بعد أن ذكر فضل نُعيم وتقدُّمه في العلم والمعرفة والسنن، قيل له: "في قبول حديثه؟ فقال: قد كثر تفرُّده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حدٍّ من لا يُحتجُّ به"، وقال ابن حجر: "صدوق كثيرُ الخطأ".
قلتُ: بل اتَّهمه بعضهم بالوضع، وبالغ في ذلك، لكن خلاصة أمره: أنَّه مع صدقه وصلابته في السُّنَّة إلا أنَّه ضعيفٌ جداً، كثيرُ الخطأ، لا يُحتمل تفرُّده، والله أعلم.
تنظر ترجمته في: (سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين) (رقم ٥٦٤) و(الجرح والتعديل) (٨/رقم ٢١٢٥) و(الضعفاء) للنسائي (رقم ٥٨٩) و(الثقات) لابن حبان (٩/٢١٩)- وقال: "ربما أخطأ ووهم"-، و(الكامل) (٧/٢٤٨٢) و(تاريخ بغداد) (١٣/٣٠٦) و(تهذيب الكمال) (٢٩/٤٦٦) و(الميزان) (٤/رقم ٩١٠٢) و(المغني في الضعفاء) (٢/رقم ٦٦٥٨) و(تهذيب التهذيب) (١٠/ ٤٥٨) و(هدي الساري) (ص ٤٤٧) و(التقريب) (رقم ٧٢١٥).
(٢) (التاريخ) (١/ رقم ١٩١٣/٦٤٧).
وشارك أبا زرعة في هذا النقل عن الإمام يحيى: الدوري في (التاريخ) (٢/رقم ١٨٣٥/٢٩٥)، وابنُ محرز في روايته عن يحيى (معرفة الرجال) (رقم ٥٤٨/١٧٠).
وقال في رواية الدوري عنه: "حديثه ليس بشيء"، وقال في رواية ابن الجنيد: "ليس بذاك" (رقم ٥٤٣/٤٠٢).
قال الحافظُ ابنُ عبدالبر: "كلُّهم ضعَّفه" من (تهذيب التهذيب) (٧/١٤٦).

الخاتمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبه أجمعين، أمَّا بعدُ:

فَهَذِهِ (سَبْعَة عشرَ سُؤالاً) للبَحْثِ المعنْوَنِ لَه بـ (سؤالات أبي زرعة الدِّمشقي للإمام يحيى بن معين) من خلال كتابه (التَّأريخ)، ممَّا قَال فيه الحافظ أَبُو زُرْعَةَ (سألتُ يحيى بن معين) أوْ (قُلتُ ليحيى بن معين أو قُلْتُ لَهُ، ونَحوها)، وكانتْ هذه السُّؤالات في أبوابَ عِدَّة؛ إذ فيها السُّؤال عن:

١/ الرِّجال وأحوالهم، وأسمائهم.

٢/ الطَّبقات، وأثبت النَّاس في بعض الرُّواة.

٣/ أحاديث، مِنْ حيثُ الثُّبوت وعدمه.

وغيرها مما هو بيِّنٌ وظاهرٌ في البحثِ، وتبيَّن أيضاً مدى عنَاية الحافظ أبي زرعة بتَثْبِيْت سُؤالاته لشيخه الإمام يحيى، وفي بعضها تفرُّدٌ؛ إلاَّ أنَّ تفرُّده عن الإمام يحيى مَقْبُولٌ؛ فَهُو ثِقَةٌ مُتقنٌ فيه، لَه عنْه سُؤالاتٌ مَعْتبرةٌ، عُنِي العُلَماء بِنَقْلها، ولَمْ أجدْ مَن انتَقَدَها عَليه أو ردَّها بتفرُّده بها عنْهُ، والدَّليلُ على ذَلك قولُ الحافظ أبي بكر الخلال - تلميذ أبي زرعة- عن شيخه أبِي زُرعة: "... إمامٌ في زَمَانه، رَفِيْعُ القَدْرِ، حَافظٌ عَالِمٌ بالْحَديثِ وَالرِّجال، وصنَّف في حَديث الشَّام ما لَمْ يُصنِّفه أحدٌ..... **وكانَ عَالماً بأَحْمد بن حنبلٍ ويَحيى بن معين، و سَمعَ منْهُما سَمَاعاً كثيراً، وَ سَمعَ مِنْ أَبِي عَبْدالله خَاصَّة مسَائِلَ مُشبعة مُحْكَمة، سَمعتُها منْهُ..**"[1]، فهذا النَّقل عنه -رحمه الله- يظهرُ لنَا مدى ارتباط الحافظ أبي زرعة بشيخه الإمام يحيى والإمام أحمد، ومكانة سؤالاته لهُ عنْدَ أهل العلْم.

---

(١) (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (١/٢٠٥)، وينظر: (المقصد الأرشد) (٢/١٠٠).

فالله أسأل بأسمائه الحسنى وصفاته العُلى أن يغفر لأئمة الإسلام يحيى بن معين وأبي زرعة الدمشقي وغيرهما مِمَّن حفظ الله بهم الدِّين والملَّة، وأنْ يَمُنَّ علينا بواسع مغفرته، وأنْ يثبتنا على الإسلام والسُّنة حتى نلقاه، والحمد لله أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً، وصلى الله على نبيِّنا محمد وآله وصحبه وسلَّم.

* * *

الفَهَـــارسُ

فهرسُ الأحاديث والآثار

طرف الحديث أو الأثر	الصَّحابي	رقم النَّص
تفترق أمتي علـــى بـــضع وســـبعين فرقة...	عوف بن مالك	١٦
حتى تذوق العُسيلة..	عبدالله بن عمر	٥
حديث الشُّفعة	جابر بن عبدالله	٤ و١٢
كان يبدأ بالخطبة قبل الصلاة (أثر)	يوسف بن عبدالله بن سلام	١٥

فهرس الرجال والطّبقات

الاسم	رقم النص
حريث بن أبي مطر	٨
حماد بن زيد	١٥
خلف بن هشام المقرئ	١٥
عبدالأعلى بن مسهر الغساني	٢
عبدالرحمن بن مهدي	١٠و١١
عبدالملك بن أبي سليمان	٤
عبدة بن سليمان	١٣
محمد بن إسحاق	٦
محمد بن عائذ الكاتب	١
مروان الفزاري	٨
نعيم بن حماد الخزاعي	١٦
هقل بن زياد السكسكي	٢
وكيع بن الجراح	١٠ و١١
يحيى بن سعيد الأنصاري	١٥
يحيى بن سعيد القطان	١٠و١١
يحيى بن صالح الوحاظي	٩
يوسف بن عبدالله بن سلام	١٥
أبو إسرائيل الملائي	٧

أبو إسحاق الفزاري	٨
أبو الحلال العتكي	١٤
أبو غالب صاحب أبي أمامة ﷺ	١٤
أبو نعيم - الفضل بن دكين-	١٠
أبو اليقظان - عثمان بن عمير-	١٧

* * *

فهرس المصادر والمراجع

١/ القرآن الكريم.

٢/ **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: فريقٌ من الباحثين، ط١/ ١٤١٥هـ، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية- المدينة النبوية- السعودية.

٣/ **اختلاف الحديث**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي= (**الأم**).

٤/ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، للخليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى عام ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية.

٥/ **الأسامي و الكنى** لأبي أحمد الحاكم محمد بن أحمد (ت ٣٧٨هـ)، تحقيق د/يوسف بن محمد الدخيل، ط١/١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة - السعودية.

٦/ **الأسامي والكنى** للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، ط١/ ١٤٠٦هـ، مكتبة دار الأقصى- الكويت.

٧/ **الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي و الآثار**، للحافظ أبي عمر ابن عبدالبر النميري (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، ١٤٢١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

٨/ **الأم**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ، دار الوفاء، مصر.

٩/ **الأنساب**، للسمعاني، عبد الكريم بن محمد، حقق بعض أجزاءه: عبد الرحمن المعلمي، الطبعة الثانية، عام١٤٠٠هـ، الناشر: محمد أمين دميج - بيروت - لبنان.

١٠/ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشَّرح الكبير، للحافظ سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبدالحي، وأبي محمد عبدالله بن سليمان، وأبي عمار ياسر بن كمال، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥هـ، دار الهجرة، الرياض- السعودية.

١١/تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، تحقيق صبحي السامرائري، ط١ / ١٤٠٤هـ / الدار السلفية، الكويت.

١٢/ التأريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - مصورة عن دائرة المعارف الثمانية بالهند.

١٣/ تاريخ بغداد، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

١٤/ تاريخ دمشق للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، عام ١٤١٥هـ، بيروت- لبنان.

١٥/ التأريخ لابن معين، رواية عباس الدوري، د. أحمد نور سيف، الطبعة الأولى عام١٣٩٩هـ، جامعه أم القرى - مكة المكرمة - السعودية.

١٦/ التأريخ للحافظ عبدالرحمن بن عمرو النصر أبوزرعة الدِّمشقي، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٤٠٠هـ/ سوريا.

١٧/ تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق د/ أحمد محمد نور سيف، جامعة أم القرى — مكة المكرمة — السعودية، دار المأمون للتراث — دمشق — سوريا و — بيروت — لبنان.

١٨/ تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق:

نظر محمد الفاريابي،ط١/ ١٤١٠هـ، طبع: المطابع العالمية بالرياض- السعودية.

١٩/ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم للحافظ محمد بن عبدالله بن زبر الرَّبعي، تحقيق: الدكتور عبدالله بن أحمد الحمد، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ، دار العاصمة، الرياض- السعودية.

٢٠/ التأريخ وأسماء المحدثين وكناهم، لأبي عبدالله محمد بن أحمد المقدمي، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، ط١/ ١٤١٥هـ، دار الكتاب والسنة- باكستان.

٢١/ تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار إحياء التراث الإسلامي – بيروت – لبنان، توزيع دار الباز – مكة المكرمة – السعودية.

٢٢/ تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ، دار الرشيد، حلب/ سوريا.

٢٣/ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ط٢/ ١٤٠٥هـ / دار الحديث – بيروت لبنان.

٢٤/ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبو عمر بن عبد البر، مصورة عن طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

٢٥/ تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لمحمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي، تحقيق:د/ عامر حسن صبري- الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ/ توزيع المكتبة الحديثة- العين - الإمارات العربية.

٢٦/ تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الهند صورتها دار صادر - بيروت - لبنان.

٢٧/ تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي، عنيت بنشره وتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٨/ تهذيب السنن لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية-القاهرة.

٢٩/ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د.بشار عواد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٣٠/ الثقات، للإمام أبي حاتم ابن حبان البستي، من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية - الهند عام ١٤٠٢هـ، تصوير ونشر دار الفكر - بيروت - لبنان.

٣١/ الجامع الصحيح، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة السلفية - تصوير: دار المعرفة - بيروت - لبنان، مع فتح الباري، توزيع مكتبة المعارف - الرياض - السعودية، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٢/ جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر يوسف بن عبد البر، تحقيق: أبوالأشبال الزهيري، الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، دار ابن الجوزي - الدمام - المملكة العربية السعودية.

٣٣/ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للإمام الخطيب البغدادي، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٣٤/ الجامع، للإمام محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أجزاء منه: العلامة أحمد شاكر، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٥هـ، مطبعة الحلبي - القاهرة - مصر.

٣٥/ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، الطبعة الأولى، مصورة عن دائرة المعارف العثمانية عام ١٤٠٨هـ، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٣٦/ سؤالات ابن الجنيد، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، عام

١٤٠٨هـ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.

٣٧/ سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق د.زياد محمد منصور مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

٣٨/ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، تحقيق د.عبدالعليم ابن عبدالعظيم البستوي،ط١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م / مكتبة دار الاستقامة ومؤسسة الريان - مكة المكرمة - السعودية.

٣٩/ سؤالات ابن طهمان أو من كلام أبي زكريا في الرجال رواية أبي خالد الرقاق يزيد بن طهمان، تحقيق د / أحمد نور سيف، جامعة أم القرى (الملك عبدالعزيز سابقاً) - مكة المكرمة - السعودية، دار المأمون - دمشق - سوريا و - بيروت - لبنان.

٤٠/ سؤالات ابن محرز (عمر بن عبدالرحمن بن قيس) تحقيق: محمد كامل القصار، ط١/ ١٤٠٤هـ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، الناشر: أحمد ميان تهانوي، لاهور - باكستان.

٤١/ سنن ابن ماجه، للإمام عبدالله بن محمد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية - بيروت - لبنان.

٤٢/ سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، الطبعة الأولى، عام ١٣٨٩هـ، دار الحديث - بيروت - لبنان.

٤٣/ سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، عناية: محمد أحمد دهمان، نشر دار إحياء السنة النبوية.

٤٤/ السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي/ الطبعة الأولى١٤٢٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

٤٥/ السنن الكبرى، للحافظ أبي بكر البيهقي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ، تصوير ونشر دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٤٦/ سنن النسائي - المجتبى -، للإمام أبي عبدالرحمن النسائي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، الطبعة الثانية عام ١٤١٢هـ، دار المعرفة - بيروت - لبنان، توزيع: مكتبة المؤيد - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٤٧/ سير أعلام النبلاء، للإمام محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٢هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٤٨/ شذرات الذهب، للإمام ابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٤٩/ شرح علل الترمذي، للإمام ابن رجب الحنبلي، تحقيق: د.همام عبدالرحيم سعيد، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن.

٥٠/ شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ) تحقيق محمد زهري النجار، ط١/ ١٣٩٩هـ /دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.

٥١/ صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ط ١ عام ١٣٧٥هـ دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت/ لبنان.

٥٢/ الضعفاء والمتروكين، للنسائي، الطبعة الرابعة، عام ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، نشر إدارة ترجمان السنة - لاهور - باكستان.

٥٣/ الضعفاء، للعقيلي، تحقيق: د. عبدالمعطي القلعجي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٥٤/ الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي جمال الدين عبدالرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ) تحقيق عبدالله القاضي، ١ / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م / دار الكتب

العلمية – بيروت – لبنان.

٥٥/ طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، الطبعة الثانية، عام ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٥٦/ طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى، نشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان.

الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد (ت٢٣٠هـ) دار صادر – بيروت – لبنان.

٥٧/ علوم الحديث= معرفة أنواع علم الحديث، لعثمان بن عبدالرحمن الشهير بابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) تحقيق: د/ نور الدين عتر، تصوير عام ١٤٠٦هـ، دار الفكر – دمشق – سوريا.

٥٨/ علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: د/ حمزة ديب مصطفى، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ، مكتبة الأقصى - عمان - الأردن.

٥٩/ علل الحديث، للإمام أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف د/ سعد الحميد و د/خالد الجريسي، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٧هـ، **يطلب من مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان– الرياض– السعودية.**

٦٠/ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د.محفوظ الرحمن السلفي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ، دار طيبة - الرياض - السعودية.

٦١/ العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبدالله، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، الكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٦٢/ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني، تحقيق أجزاء منه العلاّمة الشيخ عبد العزيز بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي،مصورة عن الطبعة السلفية، دار المعرفة – بيروت – لبنان.

٦٣/ فتح الباب في الكنى و الألقاب لابن منده محمد بن إسحاق، تحقيق نظر محمد الفريابي، ط١/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م / مكتبة الكوثر – الرياض – السعودية.

٦٤/ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق علي حسين علي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، نشر إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية، بنارس- الهند.

٦٥/ الفقيه والمتفقه لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تصحيح إسماعيل الأنصاري، ط٢/١٤٠٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٦٦/ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، بحاشية سبط ابن العجمي، تحقيق: محمد عوّامة و أحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣هـ، شركة دار القلبة - مؤسسة علوم القرآن، بيروت - لبنان.

٦٧/ الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ ابن عدي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٥هـ، دار الفكر - بيروت - لبنان.

٦٩/ كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢ / ١٤٠٤هـ /مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان الكن

٧٠/ الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق د/ عبد الرحيم القشقري، ط١ / ١٤٠٤هـ / نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة – السعودية.

٧١/ الكواكب النيّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيّال، تحقيق: د/عبد القيوم عبد رب النبي، ط١ / ١٤٠١هـ / جامعة أم القرى – مكة المكرمة – السعودية مركز البحث العلمي، دار التراث الإسلامي، دار المأمون للتراث – مشق – سوريا.

٧٢/ لسان الميزان، للحافظ ابن حجر، اعتناء عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٣هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان.

٧٣/ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق محمود زايد، دار المعرفة – بيروت – لبنان.

٧٤/ المدخل إلى السنن الكبرى، للحافظ أبي بكر البيهقي، تحقيق: د/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٧٥/ مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية أبي داود السجستاني، تحقيق: طارق بن عوض الله، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٠هـ، نشر مكتبة ابن تيمية.

٧٦/ المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله الحاكم، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٧٧/ المسند لسليمان بن داود بن الطيالسي، تحقيق: د/ محمد بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى، عام١٤١٩هـ، دار هجر، القاهرة، مصر.

٧٨/ مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، عام١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز – بيروت – لبنان.

٧٩/ مسند الشاميين لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الثانية، عام ١٤١٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

٨٠/ **المصنف** للحافظ عبدالرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٨١/ **المصنف في الأحاديث والآثار** لعبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، تحقيق عبد الخالق الأفغاني، مطبعة المدني، مصر.

٨٢/ **معالم السنن** - للخطابي، مع مختصر سنن أبي داود للمنذري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، طبعة عام ١٣٩٩هـ، الكتبة الأثرية، باكستان.

٨٣/ **المعجم الأوسط** لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق د/ محمود الطحان، ط١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م / مكتبة المعارف - الرياض - السعودية.

٨٤/ **المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الثّانية، مصورة عن وزارة الشؤون الدينية بالعراق.

٨٥/ **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر.

٨٦/ **معرفة علوم الحديث**، لأبي عبدالله الحاكم، المكتبة العلمية - المدينة المنورة - السعودية.

٨٧/ **المعرفة والتأريخ** للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق:د/ أكرم العمري، مطبعة الإرشاد - بغداد - عام ١٣٩٤هـ، الجمهورية العراقية، رئاسة ديوان الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي.

٨٨/ **المغني في الضعفاء**، للذهبي، تحقيق:د/ نور الدين عتر، طبع: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، إدارة إحياء التراث الإسلامي، بدولة قطر.

٨٩/ **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، للعلامة ابن مفلح الحنبلي، تحقيق**: د/عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١/ ١٤١٠هـ، مكتبة الرشد- الرياض-

السعودية.

٩٠/ **المنتخب من العلل للخلال**، للحافظ موفق الدين عبدالله بن أحمد المعروف بابن قدامة المقدسي، تحقيق: طارق بن عوض الله، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ، دار الراية، الرياض- السعودية.

٩١/ **موضح أوهام الجمع والتفريق** لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي(ت ٤٦٢هـ) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٩٢/ **الموطأ للإمام مالك بن أنس**، رواية يحيى بن يحيى، مطبعة الحلبي – القاهرة – مصر.

٩٣/ **الموقظة في مصطلح الحديث**، للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عمرو عبدالمنعم سليم، ط١/١٤١٤هـ، دار أحد للنشر والتوزيع.

٩٤/ **ميزان الاعتدال**، لأبي عبدالله الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة – بيروت – لبنان.

٩٥/ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، الطبعة الأولى، عام ١٣٤٨هـ، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر.

٩٦/ **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، للحافظ بدر الدين محمد بن جمال الدين عبدالله بن بهادر الزركشي، تحقيق: د/ زين العابدين بن محمد بلا فريج،ط١/١٤١٩هـ، أضواء السلف، الرياض- السعودية.

٩٧/ **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار** لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، نشر مكتبة دار التراث – القاهرة – مصر.

٩٨/ **هدي الساري مقدمة فتح الباري** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني، تصحيح محب الدين الخطيب، نشر دار المعرفة – بيروت – لبنان، توزيع مكتبة المعارف – الرياض – السعودية.

٩٩/ الوافي بالوفيات، للإمام الصفدي، نشر فرانز ستايز شتو تفارت، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٤هـ.

١٠٠/ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر مكتبة النهضة المصرية، ط ١، ١٣٦٧ هـ.

* * *